الضَّابِطُ مَنْهَجًا فِي التَّيسِيرِ النَّحْوِيِّ

أ٠م٠د٠خيرالدين فتاح عيسى القاسمي
جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة " الضّابط " الذي يُعَدُّ واحداً من أهمّ مرتكزات تيسير النحو العربي ، وهو مظهر من مظاهر التحليل الذي يعين بنحو كبير في التطبيق ، إذ أنّ دلالته جامعة لمقاصد التنظيم وأصول الترتيب ، لذا عُدَّ مجمعا للمحققين ، ووجها مغريا تميل إليه أفكار كثير من النحويين لتقريب ما هو بعيد الإدراك ، وتسهيل ما فيه صعوبة في التفصيل. وكذلك يتصف هذا المصطلح بقدرته على المعايشة مع معظم موضوعات النّحو ، ويعوّل عليه العلماء في بناء الأسس التي تكون منطلقا في التيسير.

إنّ فلسفة تحديد النظر إلى الضابط تنطلق من رؤية إيجاز المسائل التي ترد في خضمّ القواعد والآراء ، فالفكر العلمي يطمئن دائما عندما ترصد الأمور الواضحة والمنضبطة ، وينفر من المسائل المشتتة التي تتناثر ، فتشتّت الأذهان.

وهذا البحث يعوّل على جملة من المستويات النظرية والفكرية ليرسلها إلى صفحات أهل البحث النّحوي ابتداء من المبادئ ، وهي أن يتمّ تحقيق الضّابط في اللغة والاصطلاح ، ويأخذ طرفا من مقدمة البحث حتّى ينجلي غموضه ، وتُفصَّل بعد ذلك في داخل البحث أصولُه وفروعه ، وانتهاء بالمعالجات التطبيقية في متن هذه الدراسة .

وأمّا ما يتعلق بخِطة البحث ، فقد سار تقسيمه على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول : أثر الضّابط في تيسير دقائق مسائل الأسماء ، فيما تناول المبحث الثاني: أثر الضّابط في تيسير دقائق مسائل الأفعال والحروف ، وجاء المبحث الثالث ليتناول أثر الضّابط في بِنية الكلمة وتيسير فهمها.

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل

الحمدُ لله الذي زيّن أقيسة عقولنا بضوابط القرآن والإيمان ، والصلاةُ والسلام على سيّدنا وقرّة أعيننا محمّد الذي أرسى لنا قواعد الاهتداء والعلم والإحسان ، وعلى آله الطيبين الطاهرين والصحابة البررة المكرمين.

وبعدُ

فإنّ " الضّابطَ " يُعَدُّ واحداً من أهمّ مرتكزات تيسير النحو العربي ، ويعوِّل عليه العلماء في بناء الأسس التي تكون منطلقا في تحديد نقاط الاتفاق بين النحويين في المسائل النحوية . فهو ظاهرة من الظواهر التحليلية التي تعين بنحو كبير في التطبيق ، إذ أنّ دلالته جامعة لمقاصد التنظيم وأصول الترتيب ، مما صنع هذا الجمع وجها مغريا ؛ لمقدرته على المعايشة في معظم أبواب النّحو العربي تميل إليه أفكار كثير من النحويين لتقريب ما هو بعيد عن الإدراك ، وتسهيل ما فيه صعوبة في التفصيل .

إنّ فلسفة النظر إلى الضابط تنطلق من رؤية إيجاز المسائل التي تَرِدُ في خضمّ كمٍّ هائل من القواعد والآراء ، فالفكر العلمي يطمئن دائما عندما ترصد الأمور الواضحة والمنضبطة ، وينفر من المسائل المشتتة التي تتناثر ، فتشتّت الأذهان.

وهذا البحث يقوم على جملة من المستويات النظرية والفكرية ليرسلها إلى صفحات أهل البحث النّحوي ابتداء من المبادئ ، وهي أن يتمّ تحقيق الضّابط في اللغة والاصطلاح ، ويأخذ طرفا من مقدمة البحث حتّى ينجلي غموضه ، وتُفصَّل بعد ذلك في داخل البحث أصولُه وفروعه ، وانتهاء بالمعالجات التطبيقية في متن هذه الدراسة ، فهو في اللغة : اسم فاعل من الفعل ضَبَطَ ، و: ((الضّبْطُ لزومُ شيءٍ لا يُفارقهُ في كلِّ شيءٍ ، وضَبْطُ الشيءِ حِفْظُه بالحَزْمِ ، والرَّجلُ ضابِطٌ أَي حازِمٌ ...ورجل ضابط شديد البطش والقُوَّةِ والجسم ، ورجل أَضْبَطُ يعمل بيديه جميعاً)).[١]

فاعتمادا على المعنى اللغوي ، فإنَّ الضّابط يراد به في النّحو : أن يُلتزم التزاما دائما بثوابت تجمع الجزئيات وتحفظ بقوة ما يراد ضبطه من المسائل وهذه الثوابت هي الأحكام النحوية ، وما يراد ضبطه هو الجزئيات في المسألة الواحدة ؛ لذا عرّف التهانوي الضابط في الاصطلاح إذ قال : ((الضّابطة : حكم كلي ينطبق على جزئيات ، والفرق بين

الضّابطة والقاعدة : أن القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتّى ، والضّابطة تجمعها من باب واحد)).[٢]

وأمّا عند النّحويين فقد عرّفه الشيخ ياسين الحمصي إذ قال : ((الضّابط بمعنى القاعدة ، وهي قضيّة كليّة يتعرَّف منها أحكام جزئيات موضوعها)).[٣]

وهذا التعريف لم يفرِّق بين القاعدة والضابط ، ولم يُثبت أنّ هناك تباينا بينهما كما فعل التهانوي ، وهذا يعني أنّ اتفاقهما في المعنى جاء على طريق المجاز.

وياتي الفرق بين القاعدة والضابط أنّ هناك اتفاقا بينهما في الأصل التوظيفي مع وجود عموم في القاعدة ، وخصوص في الضابط ، فدائرة القاعدة تحيط بموضوعات متعددة ، أما دائرة الضابط فإنّها تختصّ بموضوع واحد ، ومثال القاعدة أنّ كلّ اسم معرب مفرد يرفع بالضمة ، فهذا يشمل الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل والخبر ... ومثال الضابط في " الأفعال الخمسة " : بأنها كلّ فعل مضارع ، اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة .

وقد عرفّه بعض النحويين المحدثين إذ قال : ((ما يجمع فروع باب واحد في النّحو ، وأكثر النّحويين لا يفرق بين الضّابط والقاعدة ، فالضّابط يجمع فروع باب واحد في النّحو ، أمّا القاعدة فتجمع فروع أبواب مختلفة)).[٤]

ولكنّ عباس حسن ذهب إلى الجمع بين المصطلحين ، وهذا خلاف من يذهب إلى الفصل بين المصطلحات المشتركة ، إذ قال : ((القاعدة في الاصطلاح بمعنى: الضّابط، وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته ، وهذا التعريف أحسن، لخلوه من الاعتراضات الموجهة للآخر....)).[٥]

ويبدو أنّ التعريفات التي جمعت الضّابط والقاعدة في معنى واحد لا تشمل الضّابط النّحوي بنحو دقيق إذ قد نجد أكثر من ضابط يتزاحم في الباب الواحد ، بل في الكلمة الواحدة ، كما سيأتي في باب المبتدأ والحروف ، فإذا كان المراد بالباب النّحوي الواحد هو شمول الضّابط لكل فروع هذا الباب مثل القاعدة ، فهو ليس كذلك ، وإنما قد يكون في جزئية من جزئيات الباب النّحوي ، اللهمّ إلا إذا كان المراد بالباب الواحد المسألة الواحدة ، وليس الموضوع النّحوي الواحد ، فإذا كان كذلك ، فالكلام مطلق يحتاج إلى تقييد .

وأمّا المنهج الذي اتبعناه فهو المنهج التحليلي في تتبع نشأة الضابط وبيان أثره في تيسير النحو.

وأمّا ما يتعلق بخِطة البحث ، فقد سار تقسيمه على ثلاثة مباحث يتقدمها مقدمة وتمهيد تم فيه تأصيل الضابط في النحو العربي ، وخاتمة جاء فيها إيجاز لأهم النتائج التي أثمرها البحث ، وتناول المبحث الأول : أثر الضّابط في تيسير دقائق الأسماء ، فيما تناول المبحث الثاني: أثر الضّابط في تيسير دقائق الأفعال والحروف ، وجاء المبحث الثالث ليتناول أثر الضّابط في بِنية الكلمة وتيسير فهمها .

ولا زعمَ أن هذا البحث بلغ مبلغا علميّا ، بل هو جَهد قليل يكاد يذكر ، فإذا نال القبول ، فذلك بفضل الله وحده سبحانه وتعالى ، وإن كان الآخر فلا خلاف أنّ النقص صفة ملازمة للبشر ، وأنّ الكمال لله الحكيم العليم، والحمد لله ربِّ العالمين.

التمهيد : تأصيل الضابط في النحو العربي:

إنّ الضّابط ليس مصطلحا نحويا خالصا مثل الفاعل والمبتدأ والفعل ...الخ ، وإنّما هو مصطلح تنظيري معتَمد في أكثر من علم كالفقه وأصوله ، ويمكن الاستعانة به في تسهيل المسائل النّحوية ، وتوظيفه في المساعدة على التحليل النّحوي من جهة ضبطه وتقريبه وإخراجه من العموم إلى الخصوص ، ومن الشمول إلى التحديد ، وهو يُشبه مصطلح القياس والقاعدة في اشتراكهما مع علوم أُخر ، فهو لا يختلف في تعريفه إذا تعددت العلوم كما هو الحال عند علماء الفقه وعلماء أصول الفقه ، إذ قالوا في تعريفه : ((بأنه: حكم أغلبي يتعرف منه أحكام الجزئيات الفقهية المتعلقة بباب واحد من أبواب الفقه ، فهو يشترك – في معناه الاصطلاحي – مع القاعدة الفقهية في أنّ كلاً منهما يجمع جزئيات متعددة يربط بينها رابط فقهي)).[٦]

فلا يوجد فرق يذكر بين المصطلحين في الاصطلاح على الرغم من اختلاف العِلمَين ؛ النحو وعلم أصول الفقه ؛ لأنّ الغاية من هذا المصطلح هي إيراده لإحكام المسائل وإتقانها بغض النظر عن العلم الذي يرد فيه إذ أنّ وظيفة الضبط هي ((وضع الميزان الصحيح الذي يساعد على معرفة كل ما هو مطابق أو مخالف للقصد)).[٧]

وبما أنّ القاعدة هي محصّلة من النظر إلى المسائل والاستناد على القياس للوصول إليها كحال الضّابط ، فقد ذهب بعض النّحويين إلى الجمع بين القياس والضّابط فمن ذلك ما قاله الرضي : ((المراد بالقياس أن يكون هناك ضابطٌ كليٌّ)).[٨]

ويذهب الشريف الجرجاني إلى ربط العلاقة الوثيقة بين الضابط والقياس فيقول: ((القياس ما يمكن أن يذكر فيه ضابطةٌ عند وجود تلك الضّابطة يوجد هو)).[٩]

وتحقيق القياس المسلّم يأتي من الاستقراء الذي ضبطت عناصره كما وضّحه الآلوسي بقوله : ((... وإنّما يكون إذا كانت مضبوطة كما تقول : كل عنصر متحيز ؛ لأنّ الأرض والماء والهواء والنار كذلك ، وهذا النوع عندهم في حكم القياس)).[١٠]

فجاء الربط لضبط أطراف المسألة والإحاطة بها حتّى ينتقل بعد ذلك إلى القياس عليها ، وقد استنبط أحد المحدثين وتوصل إلى القول : ((متى وجد الضّابط الكلي جرى القياس ، وهاهنا تتفاوت قُدَرُ النّحويين في استنباط الضوابط ، فمن استطاع منهم أن يستخرج من كلام العرب قانوناً يضبط به الأشياء المتوافقة أجرى القياس فيها)).[١١]

وهذا الكلام كله مرجعه إلى دلالة الضّابط الغنية بالمعاني التي يمكن الارتشاف منها كلما اقتضت الضرورة ؛ لأنّ الألفاظ محدودة ، والمعاني غير محدودة ، إذ تبين أنّه ينافس القاعدة على الرَّغم من تباين الدلالة ، وتحقق القياس به ، فضلا عن مجيئه سبيلا في التيسير النّحوي ، فاعتمادا على قول العلماء فقد استعمل النحاة الضّابط في مواضع مختلفة وبدلالات متباينة ، كما استعملوا مصطلح " الخبر" مثلا بعدة دلالات ، ولكن يبقى هناك فرق بين المعنى المجازي المتعدد له ، وبين المعنى الحقيقي الموضوع له اصطلاحا.

والنّحويون لم يلتزموا باستعمال الضّابط الاصطلاحي لمجرد التيسير والتحليل فقط ، وإنّما يضاف إليهما جانب مهم هي القيمة المنهجية العالية والمرونة الحقيقية التي تناسب المسألة التي ترد لأجلها.

وبما أنَّنا نقصد وجه التوفيق حتى نصل إلى التحقيق ، فإنّ من لوازم التجدد في الطرح العلمي هو بيان كمال النظر للوصول إلى القول : إنّه على الرغم من البحث فإنّه لم يتم العثور على من وقف من النحاة المحدثين عند مصطلح الضّابط المختص من جهة التنظير والتطبيق معا في عمل مستقل ، وبيّن ماهيته وأثره في النّحو العربي ، بالمعنى الذي نروم بيانه ، وإنّ جلّ ما ورد عند النّحويين القدماء هو مجيء هذا المصطلح في مظان المسائل النّحوية ؛ ليؤدي دور الوساطة لمعرفة القواعد والثوابت في ذلك الموضوع النّحوي الواحد ؛ لذا وسعيا إلى مطلب الجدة وتناول موضوع لم تتوقف عنده الأقلام ، تمّ الذهاب إلى بحث أهم المواطن التي ورد فيها هذا المصطلح ، وتقسيمها على وفق منهج يشمل جميع جوانبه وجزئياته في دراسة مختصة.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى كتابين مهمين لهما صلة بهذا الموضوع الأول كتاب "الأشباه والنظائر " للسيوطي الذي ذكر مصطلح الضّابط بيد أنّ توظيفه له كان على وجه الإجمال ، وذكر بعض المسائل من دون أن يبين التنظير والغرض منه ، وكان جُلّ ما فعله أنه أورد من لفظ الضّابط معناه المعجمي بدليل أنه لم يوظفه في تحليل المسائل ومعالجتها ، وإنما أرسله إلى عنوانات المسائل بحيث يكون معناه جامعا ومحدِّدا للموضوعة التي يوردها وذلك كقوله : (("ضابطٌ في الأفعال المتصرفة " كل الأفعال متصرفة إلا ستة ، نعم وبئس ، عسى وليس ، وفعل التعجب وحبذا ، كذا قال ابن الخباز في (شرح الدرة) وهي أكثر من ذلك ، وقال ابن الصائغ في (تذكرته) : الأفعال التي لا تتصرف عشرة وزاد ، قلما ، ويذر، ويدع ، وتبارك الله تعالى))[١٢].

إذ نرى أن هذا القول ليس ضابطا بالمعنى الاصطلاحي ، وإنّما هو ضابط قصد من ذكره جمع هذه الأفعال ، وهذا ربما يقترب من مفهوم القاعدة ، وقد أورد مثل هذه المسائل بكثرة .

والكتاب الثاني لأحد المحدثين وعنوانه : " ضوابط الفكر النّحوي / دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى النحاة عليها آراءهم " ، للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب ، وعلى الرغم من كون هذا الكتاب من الكتب القيمة ، فإنّه قد ظهر بنحو جلي من العنوان أنّه لا يريد السبيل الذي قصدناه ، فالضوابط التي ذكرها يريد بها الأصول الفكرية والقواعد العامة التي انطلق النّحويون منها بخلاف ما نحن نسعى إلى دراسته ؛ لأن الضّابط الذي ندرسه هو خاص تماما بمعنى أنه يختص بمسألة معينة من دون أن يشترك معها شيء آخر ، والدليل على ذلك قوله : ((أما ضوابط الفكر النّحوي . موضوع البحث . فأعني بها : جملة المبادئ والقوانين والمقولات التي كانت تضبط معاقد هذا العلم ، واتجاه النّحوي في نظرته للغة سواء في تكوين عناصر المنهج أم في بناء النظرية ، وهذه الضوابط تمثل مفهومات نظرية عامة استخرجها النحاة من معطيات المادة المدروسة ، فكونت أصولا كلية جردت في صورة ضوابط كان لها دور كبير في وضع تفسير منطقي مقبول لصور العلاقات بين العناصر في النسق الذي بنيت عليه "النظرية" كما أن هذه الضوابط هي التي اعتمدها النحاة في تكوين عناصر المنهج))[١٣].

وبما أنّ الأمور تتبع مقاصدها ، فإنّ هناك اختلافا في المقاصد التي ذهب إليها هذان الكتابان ، وبين الاتجاه والمنهج الذي التزمه هذا البحث إذ أن هذين النّحويين قصدا المعنى الأوسع للضابط ، وليس المقصد الاصطلاحي المحدّد الذي يطلبه هذا البحث .

ولا بد أنّ نشير إلى أنّ الضابط من أدوات علماء النحو إذ نَشَروا بتنسيق لطيف الأصول والقواعد والضوابط على جميع أطراف هذا العلم ، واستطاعوا بفكرهم النّير ، وبعلمهم الوفير من تحطيم جميع صعوباته ، وكشف جميع أسراره ، وانطلقوا في تفاصيل هذا العلم الجليل يفكّون جميع مستغلقاته ، ويحولون ظُلَماتِهِ أنواراً خلدت بخلود مصنفاتهم .

والدليل على هذا الكلام ما أثبته العلماء ، وبيّنوا مكانة الضوابط في العلوم نحو قول بعضهم : ((اعلم ـ رحمك الله تعالى ـ أنّ خير ما حرَص عليه طالب العلم في تحصيله العلمي هو ضبط القواعد والأصول مع أدلتها ، ومعرفة التفريع عليها ، فإنّها الطريق الأسلم في التحصيل ، وهي حزام أمان من التشويش بكثرة الفروع ، وقد جرّبتُ هذا الطريق وطريق التفريع ، فوجدت أن طريق التأصيل والتقعيد لا يعلى عليه)).[١٤]

وأمّا في علم النّحو فقد كان له أثر كبير في التحليل والمعالجة والتيسير على مستويي العالِم والدارس إذ نراهم يُثبتون أنّه : ((لمن أراد دراسة النّحو: العناية بالضوابط النّحوية ... الضوابط النّحوية مهمة جدا . في النّحو قواعد ثابتة لا تتغير، هذه القواعد لا بد أن تستفيدها ممن يدرسك النّحو؛ لأنّ هذه الضوابط إمّا أن تكون وليدة فهم مدرسك، ولو فتّشت في كتب النّحو ما وجدت هذا الضّابط الذي أعطاك إيّاه، وقد تكون أو يكون هذا الضّابط موجودا في كتب النّحو، ولكن يصعب وصولك إليه، أو تصل إليه ، ولكن لا تستطيع صياغته ولا فهمه)) .[١٥]

فتكوين الضابط يحتاج إلى صناعةِ عقليّةٍ مركبّة ، تستوعب دقائق هذا العلم ، ومن ثَمّ يستطيع صاحب تلك العقلية تنظيم الضوابط وإرسالها على هيأة قواعد مرتبة ، ومتناسقة لكل من يقصد الدرس النّحوي.

المبحث الأول : أثر الضّابط في تيسير دقائق الأسماء

يتنقل الضّابط بحريّة في المسائل النّحوية معتمدا على جانبين ، الأول : السياق ، والمراد به هنا السياق النّحوي التركيبي ، ويسمونه بالسياق اللغوي وهو : ((النص الذي تذكر فيه الكلمة ، وما يشتمل عليه من عناصر لغوية مختلفة تفيد الكشف عن المعنى

الوظيفي لهذه الكلمة)).[١٦] ، وبما أن السياق يتعدد بحسب المنتوج اللغوي فـ ((إنّ الكلام يتطرق إليه الاحتمال ، وهذا دأب كل اللغات ، فلا تكاد تظفر بكلام في لغة من اللغات لا تحتمل دلالته شكّا واحتمالا)) .[١٧] ولهذا إذا قطع النّحويون بشيء ، وتأكدوا من سلامة ما توصلوا إليه بنوا عليه ضابطا أو قاعدة معتمدين على السياق الذي أنجز لهم ذلك الاجتهاد ، وابتعدوا بما ذهبوا إليه عن الاحتمال ، يقول الدكتور تمام حسان : ((فالمبنَى الواحد متعدد المعنى ، ومحتمل كل معنى مما نسب إليه، وهو خارج السياق. أمّا إذا تحقق المبنى بعلامة في سياق فإنّ العلامة لا تفيد إلّا معنى واحدًا تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية)).[١٨]

والجانب الثاني : التعدد الإعرابي والبنيوي في الأسماء والتعدد النوعي والبنيوي في الأفعال والحروف ، فالضّابط في النّحو العربي لا يتعلق بنوع أو بقسم من أقسام الكلام ، وإنّما كثر وروده في الأمور التي لها تفرعات وجزئيات كثيرة.

وسنتناول في هذا المبحث دراسة الضوابط التي جاءت للأسماء التي تكونت بحسب السياقات والتعدد الإعرابي والبنيوي التي وردت فيها ، ولم تختص بنوع من الجمل ، وكانت هذه الضوابط مظهرا من مظاهر التيسير كما سنرى .

فمن ذلك ما جاء في باب الضمائر ، إذ كشف السياق النّحوي في الضمائر وجود بعض الضوابط الثابتة التي تمكّن بيُسرٍ من تحديد كيفية التعامل مع الضمير المتصل والمنفصل ، وأنّ لها حالاتٍ خاصة . وتمسّكا بعماد الأصالة آثرنا ذكر كلام بعض المتقدمين حتّى تتضح مقصدية الاستشهاد لدى المتأخرين لتوظيف الضابط بنحو واضح ، فالنّحويون المتقدمون ذكروا تناوب الضمائر، وبيّنوا أنّ الضمير ينقسم على قسمين: متصل ومنفصل نحو قول المبرد : ((إعلم أنّ كل موضع تقدّر فيه على المضمر متصلا ، فالمنفصل لا يقع فيه : تقول: قمتُ ، ولا يصلح: قام أنا. وكذلك ضربتُك ، لا يصلح: ضربتُ إيّاك)).[١٩]

ولكنّ هذا الأمر ليس على إطلاقه ، وإنّما هناك مواضع يجوز فيها اجتماع الضميرين ، وإلى إحدى المواضع أشار ابن السراج إذ قال : ((واعلم : أنّ خبر (كان) إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلاً ومتصلاً ، والأصل أن يكون منفصلاً إذا كان أصله أنّه خبر مبتدأ تقول : كنتُ إيّاه ، وكان إيّاي هذا الوجه ؛ لأنّ خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال ، ويجوز : كانَني وكنتُه كقولك : (ضربنَي وضربتُه) ؛ لأنّها متصرفة تصرف الفعل فالأول استحسن للمعنى ، والثاني لتقديم اللفظ)).[٢٠]

وقد بيَّن الرضي في قسم آخر من الأفعال سبب جواز الوجهين في ذلك إذ قال : ((... خلتكه ، وخلتك إيّاه، وجه اتصاله أنّ المتصل الأول أشرف منه بسبب كونه أعرف ، فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه)).[٢١] وقد وضع النّحويون قاعدة لهذه المسألة وهي : ((أن المنفصل لا يجئ إلا عند تعذر المتصل)).[٢٢]

وهنا يشار إلى استعمال ابن هشام لمصطلح الضابط في هذه المسألة بنحو واضح ، فاستثنى وحدّد الوجهين اللذين ذكرهما ابن السراج والرضي بضابطين ، إذ قال : ((ولمّا ذكرتُ أنّ المضمر ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرتُ بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل لا تقول : "قامَ أنا" ، ولا "أكرمتُ إيّاك" ، لتمكنك من أن تقول: قُمتُ و أكرمتُكَ ، بخلاف قولك: ما قامَ إلا أنا ، و ما أكرمتُ إلا إيّاكَ ، فإنّ الاتصال هنا متعذِّر ؛ لأنّ "إلا" مانعة منه فلذلك جيء بالمنفصل ، ثمّ استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل ، وضابط الأولى : أن يكون الضمير ثانيَ ضميرين أولهما أعرف من الثاني وليس مرفوعا نحو : سلنِيهِ و خِلْتُكهُ ، يجوز أن تقول فيهما : سلني إيّاه و خِلتُك إيّاه ، وإنّما قلنا : الضمير الأول في ذلك أعرف ، لأنّ ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب وضابط الثانية : أن يكون الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها سواء أكان مسبوقا بضمير أم لا ، فالأول نحو: الصديق كُنْتَهُ ، والثاني نحو الصديق كانَهُ زيد ، يجوز أن تقول فيهما : كنتُ إيّاه و كان إيّاه زيدٌ)).[٢٣]

فقد تقدم معنى الضابطين عند ابن السراج والرضي ، ولكنّهما لم يصرحا بلفظ الضّابط ، وإنّما كانت المسألة عندهما من قبيل الجواز ، أمّا ابن هشام فقد أوجد ضابط المسألة ، وأحكمها وحدد معالمها بناء على كلام النّحويين السابقين ، فقد أورد القاعدة المعروفة التي ذكرها معظم النّحويين ، لكنّه رجع فذكر الضّابط الذي يجوِّز الوجهين ، وهو أنّه : إذا جاء الضمير في سياقين محددين ، السياق الأول : هو كون الضميرين في محل نصب ، والثاني : كون الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها ، وإن كان هناك تفاوت في درجة الضميرين كما ذكر ذلك الرضي وابن هشام . وهذا الأمر يثبت أن تكوين الضّابط هو من نتاج فكر النّحوي ؛ لأنّه عندما يجد أن المسألة يتحقق فيها سبيل ثابت وأساس متأصل لا يتغير بتغير أحوال التراكيب ، فإنّ ذلك يجيز له إصدار الضّابط الذي يحكِمها ، ويقرّب نحو الفهم أبعادها.

وكذلك في باب المبتدأ في موضوع وجوب كون المبتدأ معرفة ، أو في حكم المعرفة ذكر النّحويون ضابطه الذي يحقّقه ، ومنهم المرادي إذ قال : ((...ولما لم يذكر جميع المسوغات قال:

[... وليقس ما لم يقل والضّابط حصول الفائدة)).[٢٤]

فهو يشير إلى أبيات ابن مالك عندما ذكر بعض المسوغات في جواز الابتداء بالنكرة ، ثمّ بين أن الأمر متعلق بضابط حصول الفائدة ، كما وقف ابن هشام عند هذه المسألة فقال : ((لم يعوّلِ المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنّه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقلّ مخلّ ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمور متداخلة والذي يظهر لي أنّها منحصرة في عشرة أمور...)).[٢٥]

وقد وقف الدسوقي عند الضّابط الذي قدمه ابن هشام فقال : ((قوله :"إلا على حصول الفائدة " أي فإن حصلت الفائدة عند الابتداء بها صح جعلها مبتدأ وإلا فلا ، فإذا اعتقد المخاطب أنّه ليس في الدار رجل فيصح أن يقال له : رجل في الدار من غير مـــــسوغ)).[٢٦]

فقد أتى هذا الضّابط ليختصر التفصيلات والمسافات ؛ لأنّ النّحويين توسعوا بنحو كبير حين حاولوا حصر المواضع التي يجوز الابتداء بها ، فذكروا الأسباب والمسوغات ، بيد أنّ ضابط حصول الفائدة يغني عن إيراد تلك المسوغات ، ومقصد النّحويين من هذا الضّابط : أن من أدرك جوهر هذا الكلام ، فإنّه يستطيع أن يستغني بفهمه عن تعداد تلك الأحكام.

وقد نظر الكفوي من زاوية أخرى ، وهي جهل المخاطب ، ويتحقق هذا الكلام عند المناطقة ، وهو لا بد من إدراك النسبة للوصول إلى التصديق [٢٧] بين الموضوع والمحمول أي : المبتدأ والخبر ، لكي يكون عِلما عندهم ، وليس تصورا في هذه المسألة إذ قال : ((الضّابط في تجويز الإخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين هو جهل المخاطب بالنسبة ، فإن كان جاهلا بها صحّ الإخبار ، وإن كان المخبر عنه نكرة وإن كان عالماً بها لم يصحَّ الإخبارُ ، وإن كان المخبر عنه معرفة !)).[٢٨]

فقوله : جهل المخاطب مساو في التوصيف النّحوي حصول الفائدة ؛ لأنّ الجهل بالشيء يقتضي البحث عن معرفته بخلاف العلم بالشيء.

كما ذكر النحاة ضابطا آخر في باب المبتدأ ، ولكن من جانب مجيء المبتدأ عاملا في مفسِّر صاحب الحال نحو قول المرادي : ((... قبل حال لا يصلح جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور. وشرط ذلك : أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال نحو: "ضربي العبدَ مسيئا" فمسيئا حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف، وذلك الضمير يعود على العبد، وهو معمول للمصدر)).[٢٩]

إذ جعل جواز ذلك أن يتوفر الشرط ، وهو : " كون المبتدأ... "ولكنَّ السيوطيَّ ذهب إلى جعل ذلك ضابطا إذ قال : ((... الخامس مسألة : ضربي زيدا قائما ، وضابطها : أن يكونَ المبتدأُ مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه ، وهذه المسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف ، وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل ، وأقول هنا: اختلف الناس في إعراب هذا المثال فقال قوم : ضربي مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره : يقع ضربي زيدًا قائمًا ، أو ثبتَ ضربي زيدا قائما ، وضُعّف بأنَّه : تقدير ما لا دليل على تعيينه ؛ لأنّه كما يجوز تقدير" ثبت" يجوز تقدير " قل" أو "عدم" ، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره)).[٣٠]

وهذا النص يوضح أنّ مجيء الضّابط يكون بناء على شيء ثابت أو دليل مسبوق ، فالكل يعلم كيف يكون المبتدأ في التركيب النّحوي ، ولكن أن يأتي في تركيب يكون عاملا من دون خبر ، فَفِيه تفرّد وخروج عن المألوف ، ولذلك احتاج إلى ضابط يبين صورة هذا التركيب ، وكذلك يبين أنّ النّحويين يسيرون في وضع الضوابط بناء على الموجود ، فكيفما يأتِ تركيبُ النّص يكنِ الحكم على ما هو عليه من دون قصد لبعيد أو توسع لأمور ثانوية ، بل إيجاد وتحليل لسبب هذا المجيء.

وكذلك في باب الخبر إذا كان متعددا أورد بعض النحاة ضابطا لبيان معالم تركيبه نحو قولهم : ((إحداهما: متفق على جوازها "وهي"أن يتعدد الخبر لفظا ، ويتحدد معنىً نحو: " الرُّمّانُ حلوٌ حامضٌ ، ولا يجوز "فيها" العطف خلافا لأبي عليّ . وضابطه : ألَّا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ)) .[٣١]

ويكون ثانيهما ما ذكره الأشموني وهو ((تعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو : هذا حلوٌ حامضٌ أي : مزٌّ، وهذا أعسرُ أيسرُ أي : أضبط)) .[٣٢]

وقد جمع الشيخ محمد محيي الدين الأحكام التي تتعلق بهذا الضّابط بعد أن ذكرها إذ قال ((وضابطه: ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرمان حلو حامض، وقولهم: فلان أعسر أيسر، أي يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام: منها أنّه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنّه لا يجوز توسط المبتدأ بينها، ومنها أنّه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ، فلا بدّ في المثالين من تقدّم المبتدأ عليهما، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنّهما عند التحقيق كـ شئ واحد، فكل منهما يُشبه جزء الكلمة)) .[٣٣]

فقد أحكم هذا الضّابط هذه المسألة ، وأتقن تركيبها ، وبيَّن شروط هذا التعدد في الخبر بأنَّه قد يتعدّد بضابط هو أنّ مجموع الجزأين في المعنى هو الخبر ، وليس أحدهما ، ولهذا قال : ((لأنّهما عند التحقيق كشيء واحد، فكل منهما يُشبه جزء الكلمة)) .[٣٤]

وفي باب المجرورات يذكر النّحويون بعض الضوابط ، ولاسيّما في أثناء تفريقهم بين الإضافتين المعنوية واللفظية نحو قولهم : ((والإضافة على ثلاثة أنْوَاعٍ : نوع يفيد تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه إنْ كان معرفة كـ (غُلاَم زَيْدٍ) وتَخَصُّصَهُ به إن كان نكرة (غُلاَم امْرَأَةٍ) وهذا النوع هو الغالب ونوعٍ يفيد تَخَصُّصَ المضاف دون تعرّفه وضابطه : أن يكون المضاف مُتَوَغِّلاً في الإبهام كغَيْر ومِثْل إذا أُرِيد بهما مُطْلَق المماثلة والمغايرة لا كَمَالُهُمَا، ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ) أو (غَيْرِكَ) وتسمّى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيّة ؛ لأنّها أفادت أمراً معنويا ومَحْضَة أي خالصة من تقدير الانفصال ، ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك وضابطه : أن يكون المضاف صفة تُشْبه المضارعَ في كونها مُرَاداً بها الحالُ أو الاستقبالُ ، وهذه الصفة ثلاثة أنْوَاعٍ : اسم فاعل كـ ((ضَارِب زَيْدٍ)) و ((رَاجِينَا)) واسم المفعول كـ (مَضْرُوب الْعَبْدِ) و (مُرَوَّع القَلْبِ) والصفة المشبهة كـ (حَسَن الْوَجْهِ) و ((عَظِيم الأَمَلِ) و (قَلِيل الحيَلِ)) .[٣٥]

ووقف ياسين الحمصي عند قوله : ((هذا النوع هو الغالب)) المقصود الإضافة التي تفيد التعريف فقال : ((قوله : وهذا النوع هو الغالب ، أي وليس له ضابط وجودي بل ضابطه انتفاء ضابطي القسمين الآتيين)) .[٣٦]

ومراده بالقسمين : المضاف المتوغل في الإبهام ، الإضافة اللفظية ، وهذا هو أسلوب أصحاب الحواشي وهو الإيجاز في التعبير بأقل الألفاظ . ومعنى كلامه أنّ هذا القسم ليس له ضابط وجودي ، وإنّما ضابطه : أن لا ينطبق عليه ضابطا المضاف المتوغل

في الإبهام ، والإضافة اللفظية ، ويُعلمُ من مفهوم المخالفة أنّ الإضافة المعنوية تمتلك ضابطا ، وضابطها عدم انطباقها للقسمين.

فقد تقدم أن ضابط الإضافة اللفظية: أن يكون المضاف صفة تُشْبه المضارعَ في كونها مُرَاداً بها الحالُ أو الاستقبالُ إذ ظهر أنّ هذا الضّابط ليس على إطلاقه بل قيد بضابط آخر ، وهو أنّه قد تتحول الإضافة اللفظية إلى المعنوية بأن لا يكون مضافاً إلى معموله فاعلاً أو مفعولاً ، وإلا كانت إضافته لفظية لا تفيد التعريف . والدليل وقوعها صفة لمعرفة ، وتُظهر هذه النصوص كيف يقوم الضّابط بفصل المسائل المتقاربة المشكلة ، ويضع كلَّ مسألة في موضعه المحدد له بحيث لا تختلط ولا تتداخل نظرا ؛ لوجود هذا الضّابط المحكِم لمثل هذه المسائل.

ومن دقائق الإضافة أيضا ورود ضابط يبيّن نوعيةَ الإضافة التي يقدّر الحرف الموافق لها ، فقد قدّر النّحويون حروفاً معينة في الإضافة المعنوية ، وأنها لا تخرج عن ثلاثة أحرف وهي (من ، وفي ، واللام)

وقد انجلى هذا الضّابط ، وهو يقوم بدور المحقَّق في نوعية الإضافة من خلال سياق التركيب والكلام ، ويثبت في الوقت نفسه أثر الضّابط في التحليل النّحوي .

من ذلك ما ذكره ابن هشام إذ قال : ((ثم بيّنت أنّ الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام مقدّرة بـ في ومقدّرة بـ من ومقدرة باللام ، فالمقدّرة بـ " في" ضابطها : أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف نحو قول الله تَعَالَى : { بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } [سبأ / ٣٣] {تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ} [البقرة /٢٢٦] ونحو قولك : عثمانُ شهيدُ الدارِ ، والحسينُ شهيدُ كربلاءَ ، ومَالِكٌ عَالِمُ المدينةِ وأكثر النّحويين لم يُثبت مجيءَ الإضافة بمعنى في . والمقدّرة بـ"من"ضابُطهَا: أَن يكون المضاف إليه كلاًّ للمضاف وصالحاً للإخبار به عنه نحو قولك : هذَا خَاتمُ حَدِيدٍ ، أَلا ترى أَنّ الحديد كلٌّ والخاتمَ جزءٍ منه ، وأَنّه يجوز أَن يقال: الخاتمُ حديدٌ ، فيخبر بالحديد عن الخاتم)).[٣٧]

والأمثلة التي ذكرها بتقدير " في" على قسمي الظروف ؛ لأنّ الآيات للزمانية والأمثلة للمكانية .[٣٨]

وكذلك أشار ابن عقيل إلى طريقة توظيف هذه الحروف إذ قال: ((الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النّحويين ، وزعم بعضهم أنّها تكون أيضا بمعنى "من" أو "في" وهو اختيار المصنف وإلى هذا أشار بقوله : وانْوِ مِنْ أو فِي إلَى... آخره ، وضابط ذلك: أنّه إن

لم يصلح إلا تقدير(من أو في) فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام فيتعين تقدير من إن كان المضاف إليه جنسا للمضاف نحو : هذا ثوبُ خزٍّ ، وخاتمُ حديد والتقدير: هذا ثوبٌ من خزّ وخاتمٌ من حديد ، ويتعين تقدير" في" ؛ إن كان المضاف إليه ظرفا واقعاً فيه المضاف نحو: أعجبني ضرب اليوم زيداً أي : ضرب زيد في اليوم ، ومنه قوله تعالى : للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وقوله تعالى: بل مكر الليل والنهار)) .[٣٩]

وتقدير هذه الحروف إنّما يأخذ جانب الفكر ، أي التأويل الذهني المعتمد على التقدير دون أن يكون له تطبيق في الواقع أو عمل في الظاهر بدليل ما ذكره السيوطي إذ قال : ((قوله :" بواسطة حرف جر ... الخ " صريح في أن جارَّ المضافِ إليه الحرف المقدّر ، وهو رأي الزجاج ... ومذهب سيبويه والأكثر أنّ جارّه الاسم المضاف ، وهو الصحيح)) .[٤٠] فالمحقّقون يرون أنّه لا حاجة إلى تقدير هذه الحروف في الإعمال ؛ لأنّ الاسم قد قام مقامها و((لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه)) .[٤١]

والبدل من الموضوعات التي تميزت بورود الضّابط في أقسامه المعروفة نحو قولهم : ((... وأقسامه ستة: أحدهما بدل كل من كل ، وهو عبارة عما الثاني فيه عين الأول كقولك : جاءني محمدٌ أبو عبدِ الله ، وقوله تعالى : {مَفَازاً حَدَائِقَ } [النبأ ٣١-٣٢]، وإنّما لم أقل : بدل الكل من الكل ؛ حذرا من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل ، وقد استعمله الزجاجي في جُمَلِه ، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس ، الثاني بدل بعض من كل وضابطه: أن يكون الثاني جزءًا من الأول كقولك : أكلتُ الرغيفَ ثلثَه ... والثالث بدل الاشتمال وضابطه : أن يكون بين الأول والثاني ملابسة بغير الجزئية كقولك : أعجبني زيدٌ علمُه وقوله تعالى :{ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ } (البقرة / ٢١٧)...)) .[٤٢]

وقد نظر العلامة أبو النجا برؤية نحوية فلسفية لهذه الأقسام إذ قال : ((قوله : بدل الشيء من الشيء) وضابطه : أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالأول ، وأن تغاير مفهوماهما ؛ نحو : جاء زيد أخوك ، فإنّ المراد بالأخ هو زيد ، وإن كان بين الأخ وزيد عموم وخصوص مطلق ، فمفهوماهما متغايران (قوله : بدل الاشتمال) وضابطه : أن يكون بين الأول والثاني ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية ، سواء كان الأول مشتملا على الثاني اشتمال الظرف على المظروف ، نحو :(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) أو

الثاني مشتملا على الأول نحو : سلب زيد ثوبه أو لاشتمال أصلا ، نحو : نفعني زيد علمه ، فخرج بقولنا : أن يكون بين الأول والثاني ارتباط ، بدل الغلط بأقسامه ، وبقولنا : بغير الكلية والجزئية ، بدل كل وبدل البعض)).[٤٣]

ويظهر من هذا النص ومن النصوص التي سبقت أن كلمات النّحويين في المسائل والموضوعات هي أدوات تتحرك وتتسابق لبيان الأسباب والمسوغات ، ونلحظ أنهم يختارون الألفاظ التي تكمل بناء تلك المسائل ، وكأنما هذه الكلمات في تحليق مستمر في سماء المسائل ، وأنها بمجرد احتياج المسألة لها تهبط بكل دقة إلى المكان المناسب ليكتمل التصوير ويتحقق التحليل ، وهذا ما لاحظناه في هذا المبحث من خلال التوظيف لمصطلح الضّابط ، وإلا كان بالإمكان تركه ؛ لأنه لم يرد عند النّحويين المتقدمين ، ولم يكن له ذلك التوظيف الذي استعمله المتأخرون ، وإنّما التزم به المتأخرون ؛ لأنّ التطور النّحوي اقتضى وتطلّب أن يكون مثل هذا المصطلح حاضرا وبقوة في معظم أطراف المسائل النّحوية.

وبما أنّ معظم المسائل النّحوية التي تقدمت قد انطلقت في الأساس من جوانب إعرابية ، فإنّ الضوابط التي تتولد لأجلها تأتي لتحويل وجه المسائل من التفريع والتوزيع إلى بناء الأصول التي تغني عن ذكر الجزئيات التي قد تترك مجالا للتصعيب .

وقد ذهب الدكتور عبد الستار الجواري إلى بيان ضابط الإعراب بأنّ ((أصعب ما في هذه اللغة الإعراب وهو أعسر ما في النّحو وأكثره مشقة ، على أنّ دراسة التركيب ، وأسلوب التعبير باللغة عن الأفكار والمشاعر يسيرٌ إذا قيس بالإعراب ، فليس في التفكير العربي قاعدة ظاهرة يجري عليها تركيب الجملة وترتيب مفرداتها ، ما دام الإعراب في ظاهر الحال هو الضّابط الذي يعرب عن معاني الألفاظ المفردة ، وما سوى ذلك من تقديم أو تأخير أو ترتيب الألفاظ ، فليس من عمل النّحو في شيء ، وإنّما هو من عمل ما يسمى علم المعاني)) .[٤٤]

ومثل هذا الكلام هو الذي يفتح لنا آفاق الرؤية الجلية للحكم بمكانة الضوابط ؛ وذلك إذا تمّ العلمُ بأنّ التعمق في اللغة بحاجة إلى فهم قواعدها ، وأنّ أهمَّ سمة لهذه القواعد هي تفاصيل الإعراب ، فتأتي تلك الضوابط والقواعد لتخرج قواعد اللغة العربية من تكرار الآراء والأقوال التي يلجأ إليها بعضهم إلى التطور في أسلوب ضبطها.

المبحث الثاني : أثر الضّابط في تيسير دقائق الأفعال والحروف

لقد اتّبع النّحويون منهجا منطقيا عند الدخول إلى أيّ موضوع نحويّ ، إذ يقومون بتقديم مبادئ ذلك الباب بالمدخل أو بالتعريف ، ومن ثمّ يبدأ التقسيم والتحليل ، وبيان جميع الفروع التي تتعلق بها شيئا فشيئا، وهنا يحاول النّحوي توظيف إمكانياته العلمية لإظهار جميع الأسرار والخفايا في تلك المسائل ، فيستعمل جميع أدواته وقدراته لتحقيق ذلك ، ومن هذه الأدوات : أنواع الاستدلال ، كأصول النّحو والآراء ، والقواعد التي منها الضّابط ، فيستعين به النّحوي لتحديد دقيقة من دقائق النّحو.

وعلى الرّغم من أنّ الضّابط لا يشغل حيّزا كبيرا في النّحو العربي ، إلا أنّه في الوقت نفسه أمر لا يمكن الاستغناء عنه ، ولاسيّما بعد تطور هذا العلم ووصوله إلى هذه الدرجة من الوضوح ، وإذا وقع التطور في شيء يصعب الرجوع إلى قديمه كما جرى عليه العرف كتطور الصناعات ، أي هو جزئية مهمّة تكون مساعدا للتأصيل ، وهو يُشبه إلى حد كبير بالمدير قياسا بالموظفين ، وميسرا للمعالجة والتحليل .

والضّابط يسير مع الأصول والأدلة ، ولهذا قالوا في علم أصول النّحو : ((ولابد له مع ذلك من أصول تُحكمه ، وضوابط تضبطه حتّى يكون الاستدلال والاحتجاج على أصول وقواعد محكمة)).[٤٥] فظهر أنّ الضّابط هي وسيلة للوصول إلى الغاية ، وهي فهم المفاصل التي تعالج المسائل على وجه العموم ، لتنتهي بعد ذلك إلى كشف الدقائق والحقائق.

ويرى علماء النّحو أنّ الغاية من وضع القواعد والضوابط هي : تعلّم النّحو ، وتطبيقه في تصحيح الوظيفة الكلامية والكتابية إذ يقوم هذا البحث [قواعد النّحو] على أساس وضع القواعد اللغوية الخاصة بالمفردات ، والتراكيب العربية كما نطقها العربي الفصيح ، فالمفردات لها أنواع من حيث الاسمية والفعلية والحرفية ، ولها مواقع تتغير حسب المعاني المرادة منها ، وحسب مواقعها المختلفة ، وتجري عليها أحكام ظاهرية من رفع ونصب وجر وجزم ، ومواقع محلية ، لتركّبها في كلام مفيد ، ويمكن أن تطرأ عليها تغيرات تؤدّي إلى اختلاف أحوالها إعراباً وبناءً ، وبنية ومعنى ، فوضعت لذلك القواعد التي تستمد من كلام العرب ، وتتمشى حسب مناهجهم اللغوية.[٤٦]

وقد أورد النّحاة عددا كبيرا من الضوابط في أثناء الاستدلال في الأفعال والحروف وسنقف في هذا المبحث عند أهم الضوابط التي جاءت مع الأفعال والحروف ، بما يعطي

تقييما جليّا لبيان أهميّة التوظيف لها ، إذ بها تُدفع سحائب الغموض ، وتصفى الرؤية والحدود ، وتمّ تقديم الأفعال على الحروف ؛ لأنها مقدمة عند النّحويين.

أولا في الأفعال:

يتميّز الفعل المضارع من قسيميه الماضي والأمر بأنّه قد يأتي معرباً ، ومع ذلك قد يرجع من الإعراب إلى البناء نظرا للأصالة فيه ، وذلك إذا اتّصلت به "نون النسوة" ، "ونونا التوكيد" بيد أنّ النّحويين ذهبوا إلى أنّ الأفعال الخمسة التي ((ضابطها : كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة)) .[٤٧] ليست كالفعل المضارع في هذا الحكم أي في الرجوع إلى البناء ، إذ ذكر النحاة أنّه إذا اتصل بالفعل المضارع ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ، ودخلت نونا التوكيد عليه ، فإنّه يبقى معرباً ، قال ابن عقيل : ((فإنْ لم تتّصل به لم يُبنَ ، وذلك كما إذا فَصل بينه وبينها ألفُ اثنين نحو "هل تضربانِّ" وأصله : هل تضربانِنَّ ، فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الأولى وهى نون الرفع كراهة توالي الأمثال فصار "هل تضربانِّ" ، وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة نحو "هل تضربُنَّ يا زيدون" و "هل تضربِنَّ يا هند" وأصل "تضربُنَّ" تضربونَنَّ فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال كما سبق ، فصار : تضربِوْنَّ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربُنَّ ، وكذلك " تضربِنَّ " أصله : تضربيَنَّ ففعل به ما فعل بتضربونَّ)) .[٤٨]

وهنا ذكروا ضابطا يحقّق هذه المسألة ، وذلك بأن تتصل به نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً. والمباشرة هي التي لم يفصل بينها وبين الفعل فاصل. وضابط ذلك : أنّه إذا كان الفعل المضارع قبل دخول النون مرفوعاً بالضمة. فنون التوكيد مباشرة ، والفعل معها مبني، وإذا كان المضارع قبل دخول النون مرفوعاً بثبوت النون لاتصاله بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فنون التوكيد غير مباشرة. والفعل معها معرب.[٤٩]

وقد اختصر الخضري هذا الضّابط عندما حدَّد العلاقة بين الفعل وعلامته الإعرابية في تعليقه على نص الشَّارح وهو : " إلا إذا باشرته الخ " ضابط ذلك : أنّ ما يرفع بالضمة يبنى مع النون ؛ لتركّبه معها ، وما يرفع بالنون لا يبنى إذ لا تركب مع الفاصل.[٥٠]

ويفسر بعض المحدثين أنّ نوعي الفعل في التحليل النّحوي لا يختلفان من حيث الدلالة بعد دخول هذه النونات وسماه " الصيغة التوكيدية " : وتظهر فيها لاحقة من نمط

آخر هي النون الثقيلة أو الخفيفة ، وتؤدي هذه الحركات في هذه الصيغة وظيفة أخرى هي بيان عدد الفاعل ، وهي وظيفة تعرفها أبنية الفعل الأخرى في العربية باختلاف محدود أسبغته قوانين ذات طبيعة مقطعية syllabic system ومن أمثلته : لأفعلنَّ / لا تفعلنَّ للمفرد المذكر ، لا تفعلِنَّ للمؤنث ، لا تفعلُنَّ للجمع المذكر.(٥١) فضابط الصيغة التوكيدية : يعتمد اعتمادا كليّاً على اتصال الفعل المضارع بهذه الكلمات ، وإن تغيرت بِنية هذا الفعل.

وكذلك إذا كان الفعل الناقص تامّاً جاء بدلالة مغايرة عن المعهود له ((وتمامها في جريانها مجرى الأفعال العادية ، فتكتفي بمرفوعها الذي هو الفاعل)) .(٥٢) وقد حقق الدكتور فاضل السامرائي مسألة التمام والنقصان لهذا الفعل فأغنانا عن التوسع فيه .(٥٣)

وقد بيّن النّحويون أنّ التركيب الذي يرد فيه لا يكون على أنّه اسم وخبر لكان ، وإنّما يقدِّر النحاة معنى آخر يناسب السياق والمقام ، من ذلك قوله تعالى : {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ }، [البقرة /٢٨٠] المعنى : (إن وجد ذو عسرة)، و"وجد" فعل و"ذو" حينئذ هي نائب فاعل وعلامة رفعه الواو (أي صاحب) فحينئذ أخذت نائب فاعل ، ولم تأخذ اسما وخبرا فهي تامة ، وضابط ذلك : أنّه إذا جاءت " كان " بمعنى " وجد " أو "حصل" فهي تامة، تحتاج إلى فاعل أو نائب فاعل بحسب صيغتها ولا تحتاج إلى اسم وخبر... معنى تامة على الصحيح أنها تكتفي بالمرفوع ، ولا تحتاج إلى منصوب ، وتخرج عن باب النواسخ ، فلا تكون داخلة على المبتدأ والخبر.(٥٤)

فالضّابط في هذا الموضع اعتمد على دلالة الفعل مع السياق الذي يرد فيه بمعنى أنّه إذا لم يخرج إلى هذه المعاني لا يكون إلا فعلا ناقصا. بل إنّ النحويين يرون أنّ هذا الفعل لا يتميز من الأفعال الحقيقية ، فـ(كان) عندهم التي بمعنى (وقع وحدث) فعل حقيقي بمنزلة : ذهب وضرب.(٥٥)

ويعوّل النحاة في باب تنازع العاملين على الضّابط بنحو واضح ، فجاء فيه شاملا للباب مختصا به نحو قول ابن هشام : ((يسمى هذا الباب " باب التنازع " وباب الإعمال أيضا ، وضابطه : أن يتقدّم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر ، ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر مثال تنازع العاملين معمولا واحدا قوله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف /٩٦] وذلك ؛ لأنّ آتوني فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثان أفرغ فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما : قطرا ، وكل منهما طالب له ، ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول: ضربَ وأكرم زيدٌ عمرا ...)) .(٥٦)

فهذا الباب يمكن الوصول إليه بإحكام ، ويدرك جوهره بهذا الضّابط . وقد جعل الصبان هذا الضّابط تعريفا للتنازع عندما ذكر في مكانه التعريف الاصطلاحي ؛ لأنّ هذا الكلام المتقدم بأنّه الضّابط له هو عين ما ذكره الصبان اصطلاحا إذ قال : ((التنازع لغة : التجاذب ، واصطلاحاً : أن يتقدّم عاملان على معمول كل منهما طالـــــــب له من جهة المعنى)).[٥٧]

إذ أخذ الضّابط وظيفة الاصطلاح ، وهو اتّفاق بين التعريف الاصطلاحي والضّابط نظرا ؛ لأنّهما اتفقا في الأداء الوظيفي ، وهو المقدرة على معرفة حد المصطلح ، وبيان إعماله .

وكذلك الفعل " ظنّ" إذ إنّ الضابط الذي ورد في سياقه كان هو الفيصل في التمييز بين المعاني التي يرد فيها هذا الفعل ، فقد أشار ابن الأنباري إلى هذه المعاني بنحو عابر إذ قال : ((إن قال قائل : على كم ضربا تستعمل هذه الأفعال ؟ قيل: أمّا ظننت فتستعمل على ثلاثة أوجه: أحدها بمعنى الظن ، وهو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله تعالى : { الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ } [البقرة : ٤٦]. وقال تعالى { فَظَنُّواْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا .... } ، سورة الكهف ، [من الآية٥٢]... والثالث بمعنى التهمة كقوله تعالى: {وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بظَنِينٍ} [التكوير :٢٤] في قراءة من قرأ بالظاء ، أي بمتّهم ، وهذا يتعدى إلى مفعول واحد)).[٥٨] فكان كلامه قاصدا أنّه يتحدث في المعاني التي تتحقّق في الفعل " ظن ".

وقد تناول الزركشي المسألة نفسها ، وقد جعل تلك المعاني بضوابط إذ قال : ((وقد تستعمل بمعنى اليقين ؛ لانّ الظن فيه طرف من اليقين لولاه كان جهلا كـــــقوله تعالى : { يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ } {إني ظننتُ أني ملاقٍ} [الحاقة ٢٠] { وظنَّ أنَّه الفراقُ} [القيامة : ٢٨] {ألا يظنُّ أولئك} [المطففين :٤] وللفرق بينهما في القرآن ضابطان : احدهما : أنّه حيث وجد الظن محمودا مثابا عليه فهو اليقين وحيث وجد مذموما متوعدا بالعقاب عليه فهو الشك.

الثاني : أنّ كل ظن يتصل بعده إن الخفيفة فهو شك كقوله : {إن ظنّا أن يقيما حدود الله} [البقرة ٢٣٠] وقوله : {بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول} [الفتح:١٢] ، وكل " ظن" يتصل به إنّ المشددة فالمراد به اليقين كقوله : {إني ظننت أني ملاق حسابيه} [الحاقة : ٢٠] {وظن أنه الفراق} [القيامة ٢٨] والمعنى فيه إنّ المشددة للتأكيد ، فدخلت على اليقين ،

وان الخفيفة بخلافها فدخلت في الشك مثال الأول قوله سبحانه : { وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا } [الأنفال: ٦٦] ذكر بـ أن وقوله : { فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إلا اللهُ } [محمد :١٩] ومثال الثاني { وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ } [المائدة :٧١] والحسبان الشك ، فإن قيل: يرد على هذا الضّابط قوله تعالى : { وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ} [التوبة: ١١٨] قيل : لأنّها اتصلت بالفعل " فتمسك بهذا الضّابط فإنّه من أسرار القرآن")).(٥٩)

لقد سار الزركشي نحو التحقيق وارتفع أسلوبه عندما تكلم عن المسألة بتحديد وانسجام ، وأتى بأمثلة لا تقدرُ على ردها الأقلام ، وكأنه رفع الحجاب عن شيء كان يستره الغموض ، فوضعه في مكان اقتصر الضوء عليه ، فكان من معرفته لمكانة هذا الضّابط أن قال " فتمسك بهذا الضّابط فإنّه من أسرار القرآن" فأصبح ارتواءً لكل ظمآن ، ودليلاً لكلّ حيران".

ثانيا : في الحروف

تمتلك الحروف أعدادا وتفرعات كثيرة ومعقّدة في الدرس النّحوي مما جعلت الضوابط فيها كثيرة ، وهذا يدلّ على: أن ما كثرت أنواعه كثرت ضوابطه ، كما ظهر ذلك في الأسماء والحروف.

من ذلك حديثهم في الموصول الحرفي إذ عرفه الرضي بقوله : ((وحد الموصول الحرفي: ما أُول مع ما يليه من الجمل بمصدر)).(٦٠)

والموصولات الحرفية – وهي " أنْ ، وأنْ ، وكي ، وما ، ولو" – وعلامتها صحة وقوع المصدر موقعها وأمثلتها نحو : وددتُ لو تقومُ أي قيامك ، وعجبت مما تصنع ، وجئت لكي أقرأ ، ويعجبني أنك قائم ، وأريد أن تقوم .(٦١)

فقد جعلوا الحدّ موضحا لهذه الحروف انطلاقا من التأويل بمصدر ، أي" صحة وقوع المصدر موقعه" ، وهو ما أكّده السيوطي بأسلوب آخر ، وبتبديل الحد والعلامة إلى ضابط يقطع الشك ، ويرسل المسألة إلى الذهن باطمئنان ، إذ قال : ((وضابط الموصول الحرفي : أن يؤول مع صلته بمصدر هو خمسة أحرف أحدها: أن بالفتح والسكون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا كان أم مضارعا أم أمرا نحو : أعجبني أن قمت وأريد أن تقوم وكتبت إليه بأن قم...)) .(٦٢)

وكل هذه النصوص تعمل على توجيه المسألة توجيها علميا ، وتغرس في النفوس ثوابت الدرس النّحوي ؛ لأنّ ذكر المسائل يحتاج إلى اكتمال الفهم لأطرافها ، وتمييز نوع الكلمة ومعرفة الإعمال والوصول إلى التأويل الصحيح في التركيب ذات الصلة ، والمعتمَد عند النّحويين بحيث كلما تدرج الدارس فيه ، أدرك الأسرار والجزئيات .

وكذلك من الحروف التي جاء الضّابط محكِّما تفرعاتها الحرف "حتّى" إذ إن هذا الحرف له إشكالات أحرجت النّحويين حتّى أن الفراء قال فيها : ((أموت وفي نفسي شيء من " حتّى " ، لأنّها تخفض وترفع وتنصب)).[٦٣]

وقد جاءت عدة ضوابط لها إذ وضع النّحويون ضوابط كليّة لهذا الحرف ، فمنها الضابط الذي يقول : إنّه وإذا وقع بعد "حتّى" اسم مفرد مجرور أو مضارع منصوب فحرف جر وإذا وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب فحرف عطف أو جملة فحرف ابتداء .[٦٤] وتأتي "حتّى " بمعنى إلا بحسب ما تقتضيه من معان من ذلك قولك: أعجبتني الجارية حتّى كلامها ويمتنع حتّى ولدها : وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء حسن دخول حتّى.[٦٥] ، ويستخرج النحاة ضابطا من هذا الضابط: وهو كل ما جاز دخول (إلا) عليه جاز أن يعطف بـ حتّى.[٦٦]

وكونها بمعنى" إلا" ليس مطلقا ، وإنّما تكون بشروط ، ذكرها بعضهم بقوله : ((فصل في النواصب للفعل مسألة ، إذا نصبت المضارع بـ حتّى في نحو قولك : لأضرِبَنَّ الكافر حتّى يسلم ، فمذهب البصريين: أنّها حرف جر والنصب بعدها بإضمار أن ، وقال الكوفيون: إنّها ناصبة بنفسها وليست هي الجارة وحيث نصبت كانت للتعليل كما مثلنا وللغاية كقولك : سر حتّى تطلع الشمس ، وذكر ابن هشام وتبعه ابن مالك أنّها تأتي بمعنى "إلا أن" فتكون للاستثناء المنقطع ، وضابطه : أن يكون مما لا يتكرر فيه الفعل كقولك : لأقتلنَّ الكافر حتّى يسلم بخلاف ما يدلّ على التكرار كالضرب والسير ونحوهما)).[٦٧]

فالفعل " يسلم " ليس مثل يضرب ، أو يسير ؛ لأنّه يقع مرة واحدة بخلاف الضرب والسير فإنه قد يتكرر ، ولهذا يجوز استعمال "حتّى" مع الأول ، ولا يجوز في الثاني.

كما وضع الأستاذ عباس حسن ضابطا لـ حتّى الغائية إذ قال : ((والضّابط الذي تتميز به "حتّى الغائية" من غيرها هو صحة حذفها، وإحلال "إلى"محلها من غير أن يفسد المعنى، أو التركيب)).[٦٨]

فقد تزاحمت الضوابط نظرا لتزاحم الفروع ، وكل ذلك مرده احتمال هذا الحرف لتلك المعاني المتعددة مع تعدد السياق التركيبي الذي ورد فيه.

وكذلك ورد الضّابط مع لام الجحود ، ونود أن نشير هنا أنه ليس كل النّحويين يجعلون في المسألة ضابطا ، فما يقوله أحدهم بكلام تقعيديٍّ عابر قد يجعله غيره ضابطا مع التنبيه أن الذهاب إلى الضّابط أقوى وأدلّ على الدرس النّحوي ، نحو ما وقع مع هذا الحرف في قول ابن هشام : ((لام الجُحُودِ : وهي الآتية بعد كَوْنٍ ماضٍ مَنْفي كقول الله تعالى: { مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيهِ } [آل عمران :١٧٩] { ومَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُم على الْغَيْبِ } [آل عمران :١٧٩] وهذه يجبُ إضمار أنْ بعدها)).(٦٩)

إذ ذكر أنّها الآتية بعد كون منفي ، بيد أنّ هناك من النّحويين من وضع لها ضابطا نحو قولهم :وضابطها : أن يسبقها كان المنفية بـ ما أو يكن المنفية بـ لم .(٧٠)

وقد استقر لفظ الضّابط مع هذا الحرف تماشيا مع فكر التطور النّحوي كقولهم : ((لام الجحود، وضابطها أن تسبق " بما كان " أو " لم يكن " فمثال الأول قوله تعالى: { مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ} [العنكبوت : ٤٠]، وقوله سبحانه: { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ [الأنفال} : ٣٣] ومثال الثاني قوله جل ذكره : { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلا} [النساء : ١٣٧])).(٧١)

ومن أسرار الضّابط في العربية أيضا همزة " إنّ " إذ إن لها حالات عدة من وجوب الفتح أو وجوب الكسر أو جواز الوجهين ، وقد أورد النّحويون ضابطا في جواز الوجهين في نحو ((أول قولي : إنّي أحمَدُ الله ، وضابط ذلك : أن تقع خبرا عن قول وخبرها قول كـ أحمد ونحوه وفاعل القولين واحد ، فما استوفى هذا الضّابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى : أول قولي حمد الله والكسر على جعل أول قولي مبتدأ وإنّي أحمد الله ، جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ ، وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ ؛ لأنّها نفس المبتدأ في المعنى ، فكأنه قيل: أول قولي هذا الكلام المفتتح)).(٧٢)

فلا بد أن تتوفر هذه الشروط الدقيقة حتّى يجوز الوجهان ، وإلا فإن الهمزة قد تتحول إلى حركة واحدة وجوبا لمجرد فقده شرطا من هذه الشروط ، وقد فصّل العدوي هذه المسألة بنقله كلام ابن هشام قوله : وضابط ذلك ... الخ من النص المتقدم " فلو لم تقع خبرا عن قول نحو : عملي أني أحمد الله ، وجب فتحها ، ولا يجوز الكسر ؛ لعدم العائد على المبتدأ ، وبذلك فارقت اعتقاد زيد أنه حق ، أو لم يخبر عنها بقول ، نحو : قولي أني

مؤمن ، فالإيمان قلبي أو اختلف القائل نحو ، قولي : إنّ زيدا يحمد الله ، وجب الكسر فيها ، ولا يجوز فتحها ؛ لفساد المعنى ؛ لأنّ المعنى: قولي حمد زيد ، وهو لا يصح ؛ لأنّ حمد زيد غير قائم بالمتكلم.(٧٣)

فالأمر متعلق بلفظ القول أو بمعناه مع اتحاد المتكلم في المبتدأ والخبر ، ومتى جاء خلاف هذا المطلب تتجه الهمزة نحو الكسر أو الفتح ؛ لتعود إلى الاختصاص الذي اكتسبته من السياق. وإذا عرفنا هذا فإنَّ هذا الحرف قد يحتمل أكثر من وجه إذا فقد الاختصاص.

كما تناول النّحويون هذا الحرف ، ولكن من جهة حالاتها ، وكيفية التمييز بين أنواعها نحو قولهم : ((واعلم أن المقرر في علم النّحو أن لها ثلاث حالات الأولى :أن تكون مخففة من الثقيلة قولاً واحداً ، ولا يحتمل أن تكون أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وضابط هذه أن تكون بعد فعل العلم وما جرى مجراه من الأفعال الدالة على اليقين كقوله تعالى : {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَّرْضَى } [المزمل : ٢٠] وقوله :{ لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَالاتِ رَبِّهِمْ}[الأعراف : ٦٢] ونحو ذلك من الآيات ، وقول الشاعر .(٧٤):

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كل مَا قُدِرَا

الحالة الثانية: أن تكون محتملة ؛ لكونها المصدرية الناصبة للمضارع ، ومحتملة ؛ لأن تكون هي المخففة من الثقيلة ، وإن جاء بعدها فعل مضارع جاز نصبه للاحتمال الأول ورفعه للاحتمال الثاني وعليه القراءتان السبعيتان في قوله : { وَحَسِبُواْ أَن لا تَكُونَ فِتْنَةٌ } [المائدة : ٧١] بنصب تكون ورفعه ، وضابط "أن" هذه أن تكون بعد فعل يقتضي الظن ، ونحوه من أفعال الرجحان ، وإذا لم يفصل بينها وبين الفعل فاصل فالنصب أرجح ؛ ولذا اتفق القراء على النصب في قوله تعالى : {أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا } [العنكبوت : ٢]

الحالة الثالثة: أن تكون "أن" ليست بعد ما يقتضي اليقين ، ولا الظن ولم يجر مجراهما، فهي المصدرية الناصبة للفعل المضارع قولاً واحداً)) .(٧٥)

فلا بد من النظر إلى الأفعال التي ترد قبلها حتّى يتمّ الحكم على نوعها ؛ لأنّه كما قال هي على ثلاث حالات ، وأن هذه الحالات إنّما تمّ بيان أحكامها اعتمادا على السياق ومنه تمّ تولد هذه الضوابط الواضحة التي أعطت أنواع هذا الحرف وأحكام ما بعدها.

وكذلك ميّز النّحويون حرف الواو بضابط إذا دخلت على جملة هي صفة لنكرة قال الزركشي : ((...السادس الزيادة للتأكيد كقوله تعالى: {إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ} [الحجر : ٤]

... قال الزمخشري : دخلت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف الدالة على إن اتصافه بها أمر ثابت مستقر ، وضابطه : إن تدخل على جملة صفة للنكرة نحو جاءني رجل ومعه ثوب آخر وكذا { وَثَامِنُهُمْ كلبُهُمْ } [الكهف :٢٢])).[٧٦]

وقد ذهب بعض النّحويين إلى تسميته بواو الثمانية ، وأنها مسموعة في لغة قريش ومتحققة في القرآن الكريم نحو قولهم : ((إنَّ هذه تُسَمَّى واوَ الثمانية، وأنَّ لغةَ قريش إذا عَدُّوا يقولون: خمسة ستة سبعة تسعة، يُدْخلون الواوَ على عَقْدِ الثمانيةِ خاصة. ذكر ذلك ابن خالويه وأبو بكر راوي عاصم. قلت: وقد قال ذلك بعضُهم في قولِه تعالى: {وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} في[الزمر :٧١] فقال: دخلَتْ في أبوابِ الجنة ؛ لأنّها ثمانيةٌ، ولذلك لم يُجَأْ بها في أبوابِ جهنم ؛لأنها سبعةٌ)) .[٧٧]

فالذي ميّز هذه الواو أنّها وقعت صفة لنكرة ، ووظيفتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، وأما قولهم : واو الثمانية ، فهو للاصطلاح لكل واو أتت في نهاية الجمل التي يرتبط بعضها ببعض حتّى الجملة السابعة بلا عطف ، فتدخل هذه الواو على الجملة الثامنة .

وكذلك أخذت حروف الجر نصيبا من الضّابط إذ ورد مع الحرف "من" ذكر ذلك الرضي من غير أن يقول الضّابط لذلك إذ قال : ((وتعرف (من) الابتدائية، بأن يحسن في مقابلتها (إلى) أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك : أعوذ بالله من الشيطان الرّجيم ؛ لأنّ معنى أعوذ به: ألتجئ إليه وأفرُّ إليه)) .[٧٨]

فتوقف عند هذه المسألة السيوطي فجعلها ضابطا إذ قال : ((... وقال الرضي المقصود من معنى الابتداء في "من" أن يكون الفعل المعدي بها شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة أو يكون الفعل أصلا للشيء الممتد نحو: تبرأت من فلان وخرجت من الدار؛ لأنّ الخروج ليس ممتدا لحصوله بـ الانفصال ولو بأقل خطوة ، وليس التأسيس في الآية حدثا ممتدا ولا أصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد من فهي بمعنى في ، ثم قال : والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من قولك: نمت من أول الليل إلى آخره ، وهو كثير الاستعمال قال : وضابطها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله منك إذ المعنى ألتجئ إليه فالباء أفادت معنى الانتهاء)).[٧٩]

فالسيوطي نقل رأي الرضي في دلالة الحرف من ، ولكن لا يخفى أنّه أراد من هذا النقل التفصيل في ضبط الاتفاق الوظيفي في المعنى بين الحرفين.

وكذلك في أنواع " أل " ذكر النحاة بعض الضّوابط لها من ذلك ما ذكره ابن هشام إذ قال : ((... وأمّا التي للاستغراق فعلى قسمين ؛ لأنّ الاستغراق إمّا أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفات الأفراد ، فالأول نحو {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} [النساء : ٢٨] أي كل واحد من جنس الإنسان ضعيف ، والثاني نحو قولك : أنت الرجل أي الجامع لصفات الرجال المحمودة وضابط الأولى : أن يصح حلول " كل " محلها على جهة الحقيقة فإنه لو قيل : وخلق كل إنسان ضعيفا لصح ذلك على جهة الحقيقة ، وضابط الثانية : أن يصحّ حلول "كل" محلها على جهة المجاز ، فإنه لو قيل: أنت كلُ الرجل ، لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام[٨٠] : كلُ الصيدِ في جوف الفَرَا)).[٨١]

فالنحاة يميّزون هذه اللام بتقدير " كل " في موضعها ، ويجعلون ذلك ضابطا لها وذلك ؛ لاتفاق الكلمتين بالدلالة نفسها ، وهي الاستغراق على جميع الأفراد أو صفاتها ، سواء أكانت مجيئها على وجه الحقيقة أم على وجه المجاز

واصطلح بعض النّحويين على نوع من الفاء بأنّها " الفاء الفصيحة " وقد وضع النّحويون لها ضابط يميزها عن بقية الفاءات ، فقد ذكر السمين الحلبي هذا الحرف إذ قال : ((وجَعَلَها الزمخشري جوابَ شرطٍ مقدَّرٍ، قال: "أو: فإن ضربت فقد انفجرَتْ ، قال: "وهي على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقع إلا في كلامٍ بليغ"، وكأنه يريدُ تفسيرَ المعنى لا الإعرابِ)) .[٨٢]

وعندما وجد النّحويون أنّ هذه الفاء قد اختصت بهذه الميزات جعلوا لها ضابطا نحو قولهم : ((الفاء ، فاء الفصيحة ، وضابطها : أن تقع في جواب شرط مقدر ، فكأنه هنا قال : إذا أردت أن تعرف ما يتميز به كل من الاسم والفعل والحرف ، فالاسم إلى آخره)).[٨٣]

وقد ذكر قال الشيخ المكي : ((قوله وضابطها : أي الشيء الذي يضبطها ويحصرها ويميزها عن غيرها)).[٨٤] فالضّابط خصّص وظيفة هذا الحرف ، وبيّن طريقة مجيئه في الكلام ، وقد كشف المكي أنّ من معاني الضبط : الحصر والتمييز عن غيره ، ؛ لأنّ الضابط إنّما يتولّد لصيانة التركيب المحدّد من أي مدخول لا يوافقه ، فكيفما يعرض

التركيب ، فالنّحو يُجيب على ذلك العرض بما هو فيه ؛ فبمجرد تغيّر التركيب من حالة إلى أخرى يتغير الحكم...

المبحث الثالث : أثرُ الضّابط في بنية الكلمة وتيسير فهمها.

إنّ من المسلَّمَ في النّحو العربي أن تكون مسالك المعالجة في التراكيب المفيدة ، فضلا عن كون هذه التراكيب ملفوظة ، إذ أنّ الدرس النّحوي يلتزم مع مصطلح الكلام بأنَّه اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالوَضْعِ.(٨٥) ولكنّنا عندما رجعنا إلى هذه النصوص وجدنا أنّ النّحويين أوردوا قسما من الضّوابط على مسائل تتعلق بـ بنية الكلمة ، وهذا الأمر في ظاهره يأتي بعد عبور الجانب التركيبي واستيعابه. مما يعني أنّ هذه المسائل قد أخذت جانب الوصفية ، وتحديد البنية التي تتعلق بالكلمة بعد الانتهاء من مرحلة الجواز التركيبي ؛ لأنّ هذه المسائل التي تمّ تناولها قد وقعت في تراكيب صحيحة ، إذاً الكلامُ فيها جاء بعد التركيب المفيد أصلا ، ومن ثَمَّ الدخول إلى مسار مقصد آخر يكون العمل فيها هو بيان المسوغ ، والبحث عن السبب في مجيء هذه البنية بهذه الصورة من خلال ضوابط حدّدت ذلك الاختيار في داخل التركيب ، وإن ظهر الكلام أنّه في الكلمة المفردة.

ومن الأدلّة على جواز الجمع بين التركيب والمفرد في المعالجة النّحوية هو التداخل العلمي بين النّحو والصرف ؛ لأنّ علم النّحو مشتمل على نوعين ؛ أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف ، وذلك أنّ علم النّحو مشتمل على أحكام الكلم العربية ، وتلك الأحكام نوعان : إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب ؛ ولذلك يقال في حد علم النّحو: علـــــــم يُعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا .(٨٦)

من ذلك ما جاء في باب الضمائر إذ رأى النّحويون أنّ قسما من الضمائر يمكن أن توضع تحت ضابط يكشف سبب مجيئها ببنيتها الموجودة في اللغة العربية ، فقد ذكر ابن هشام ذلك إذ قال : ((الاسم ضربان: معرب وهو الأصل ويسمى متمكنا ومبنى وهو الفرع ويسمى غير متمكن، وإنّما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف ، وأنواع الشبه ثلاثة أحدها الشبه الوضعي ، وضابطه : أن يكون الاسم على حرف أو حرفين ، كتاء "قمت" فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولامه ، وواو العطف وفائه ، والثاني : كـ "تا" من " قمنا فإنّها شبيهة بنحو : قد وبل)).(٨٧)

فهذا اتفاق في الوضع ، واختلاف في النوع ، وهو خروج الاسم من أبنيته المعروفة إلى أبنية تتحقق في الحروف ، وكان هذا علةً حتّى يكون الضمير مبنيا ، لمشابهته الحرف في بنية الوضع ، وقد وضّح الأزهري قول ابن هشام " وضابطه " بأنه المطبق على جزئياته .[٨٨]

وعلّق الشيخ ياسين على هذا الكلام بأنّه ((لا يخفى أنّ الضّابط بمعنى القاعدة ، وهي قضية كليّة يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، فإخبار المصنّفِ عن الضّابط بأن يكون الذي هو مفرد حكما تجوّز ، وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا أن يكون إلخ ، وقس عليه نظائره ، وقول الشارح : المنطبق على جزئياته تجوّز أيضا ؛ لأنّه إنما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية)).[٨٩]

فابن هشام وضع لهذا الشبه ضابطا ، فجاء الأزهري ليبيّن مفهوم هذا الضابط في سياقه الذي أورده ، وهو دلالته على الشمول ، ليقوم الشيخ ياسين الحمصي بالتوسع والتأصيل ، وبناء العلاقة بين الضابط والقاعدة ، وسبب اختيار هذا اللفظ ، ومثل هذا التحليل هو ترتيب لارتقاء الأذهان ورسمٌ للمحددات لمعرفة أحكام هذا الضمير وجزئياتها ، والغاية هي تصغير الدوائر شيئا فشيئا لإزالة الزيادات وقطع الإضافات ، ليكون الإدراك والفهم هما المحطة الأخيرة في هذا التحليل.

وكذلك جاء في باب الاسم الممنوع من الصرف بعض الضوابط إذ بيّن النّحويون أنّ كلّ اسم ممنوع من الصرف قد تميّز بميزة جعلته يتصف بصفة يختلف فيها عن الاسم الآخر الذي ينتمي إلى الباب نفسه ، فقد وجد النّحويون أنّ قسما من الأسماء الممنوعة من الصرف يحمل شيئا ملتزما به لا يفارقه مما يجعله سببا ؛ ليكوّن ضابطا يمكن الاستناد إليه.

من ذلك ما ذكره ابن عقيل في صيغ منتهى الجموع إذ قال : ((... هذه هي العلّة الثانية التي تستقل بالمنع ، وهي الجمع المتناهي ، وضابطه : كلّ جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو : مساجد ومصابيح ، ونبّه بقوله : مشبه مفاعلا أو المفاعيل ، على أنّه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع ، وإن لم يكن في أوله ميم ، فيدخل " ضوارب وقناديل" في ذلك فإن تحرك الثاني صرف نحو صياقلة)) .[٩٠]

فهذا الضابط متكوّن في صيغ محددة مع الاشتراط أن تتفق في جموع تتوفر فيه تلك التفاصيل الجزئية مع إمكانية بقاء هذا المنع في بعض الأوزان التي لا تخرجها على المتفق في منعها.

إلا أنّ الخضري لم يرضَ بالضّابط الذي ذكره الشارح إذ بيّن أنّ قوله : وضابطه ... الخ فيه قصور وحقه أن يقال : كلّ جمع فتح أوله ، وكان ثالثه ألفا ليس عوضا، وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لم ينوِ بذلك الساكن ، وبما بعده الانفصال ، وبعدها أيضا كسر أصلي ، ولو مقدّرا كـ"دواب وعذارى" إذ أصلهما" دوايب وعذاري" بكسر ما بعد الألف فأدغم الأول ، وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة ، والياء ألفا فمتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع لخروجه عن صيغ الآحاد إذ لا نجد مفردا عربيا بهذه الأوصاف وأما سراويل فأعجمي.(٩١)

فقد جاء اعتراضه لعدم إحاطة الضابط الذي ذكره ابن عقيل بجزئيات الجمع على وجه الإطلاق في زاوية نظره ، ووجه تخريجه عن صيغ الآحاد العربية أنّك لا تجد مفردًا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعُذافر[الأسد ، والعظيم الشديد من الإبل] .(٩٢) ، أو ألفه عوض من إحدى ياءي النسب كـ" يمان وشآم " ، فإنّ أصلهما يمنيّ وشآميّ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف .(٩٣)

وفي هذا الكلام دليل على أنّ الضّابط هو من اجتهاد النّحويين ، وأنّه يكون على أنواع فمنه ما يسمو ويرتفع إلى درجة الدقيق والصحيح ، ومنه القاصر ما يترك مجالا للاعتراض ، كاعتراض صاحب الحاشية.

وفي الباب نفسه في المركب تركيب مزجي نقف بين قولي نحويين أحدهما لم يذكره كضابط ، والآخر ذكره كضابط ، فالأول قول الأشموني : ((المركب تركيب المزج نحو: بعلبكّ وحضرمَوت ومعد يكرِب ؛ لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج " أن يجعل الاسمان اسماً واحداً " لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلاً ، فإنّه يسكن نحو معد يكرب ، لأنّ ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معد يكرب)).(٩٤)

والثاني وهو قول السيوطي إذ إنّه وظّف الضّابط فقال : ((تركيب المزج ويمنع مع العلمية ، لشبهه بهاء التأنيث في أنّ عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف وأن صدره يصغر

كما يصغر ما هي فيه ويفتح آخره كما يفتح ما قبلها وضابطه : كل اسمين جعلا اسما واحدا لا بالإضافة ولا بالإسناد بتنزيل ثانيهما من الأول هاء التأنيث كبعلبك ومعدي كرب ، واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد كخمسة عشر والإسناد كبرق نحره والإضافة كـ امرئ القيس)).[٩٥]

وإذا أقمنا مقارنة بين القولين ، فلا يوجد فرق كبير في النصين من حيث الفكرة والمضمون إلا أنّ نص السيوطي أحكم وأقرب إلى الذهن ، وأيسر في الفهم ، وقد جاء هذا من خلال الربط والضبط ، فالمجعول ليس كالمضبوط ؛ لأنّ الفكر يبحث في العلم عن اليقين ، ويستقر في التحديد إذا تشابهت المسائل وأشكلت ، ويبني على ما هو ثابت ، وينصرف عما هو متغير ، وكل هذه المعاني قد تحققت من قوله : وضابطه.

وكذلك مما يتعلق ببنية الكلمة ما حدّده النحاة في الاسم الذي يلحق تنوين العوض عن حرف نحو قولهم : ((أمّا التنوين الذي يأتي عوضًا عن حرفٍ واحد: فهو في نحو "غواشٍ" و"جوارٍ"، يقولون كلمة "غواشٍ" كما قال الله عزّ وجلّ :{ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ } [الأعراف: ٤١]، أصلها "غواشيُ" : لأنّها على وزن فواعل، وفواعل صيغة منتهى الجموع فهي ممنوعة من الصرف لعلةٍ واحدة، فاستثقلت . كما يقولون . الضمة على الياء فسكنت، ثم حُذفت الياء هذه وعُوِّض عنها التنوين ، قال الله عزّ وجلّ : { وَالْفَجْرِ. وَلَيَالٍ عَشْرٍ} [الفجر: ١، ٢]، أصلها . والله أعلم . "ولياليُ"، تُستثقل الضمة أيضًا على الياء فتُحذف ثم تُحذف الياء ثم يُعوض عنها التنوين)).[٩٦]

فالنص قد لبسه العموم ؛ لاحتياجه إلى وصف يخصص مكان الحذف حتّى يبرز الموضع الذي لأجله أتت المسألة ، وقد حرّر العلماء ذلك بأنه عوض عن حرف ، وهو اللاحق لجوار، وغواش ، ونحوهما، في حالتي الرفع والجر، وضابطه : كل جمع على وزن فواعل، وآخره ياء، فتحذف الياء، ويصير التنوين عوضا عنها، وفي حالة النصب تثبت الياء وتظهر عليها الفتحة.[٩٧]

فقد لاحظنا كيف أنّ جميع المتعلقات قد تم حصرها بلفظ " كل " ، وهو سور أحاط بالمقيدات ، وأعطت التفسير الأيسر للمسألة ، وتقوم لفظ " كل " بجملة من الوظائف اللغوية المفيدة بحسب المدخول وهو جامع لمعنيي التأكيد والاستغراق ، فالاستغراق هو المراد في هذا الضابط ، وهو كل جمع حمل تلك الشروط.[٩٨]

وكذلك في باب جمع المؤنث السالم يرد ضابط لهذا الاسم نحو قول المرادي : ((الأول: جمع المؤنث السالم ، فإنّه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على جره ، وضابطه : ما جمع بألف وتاء مزيدتين. وإليه أشار بقوله[٩٩]:

وَمَا بِتَا وَأَلفٍ قَد جُمِعَا ... يُكسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصبِ مَعَا)).[١٠٠]

والنّحويون يبحثون من هذا الضابط أن لا يكون هناك شيء يخالف ما يقولونه ؛ لأنّه إذا لم يضف كلمة " مزيدتين " لدخل في هذا الجمع كلمات أُخر تتفق معه في البنية ، وتختلف معه في أصول التعليل ، وقد لاحظ ابن هشام هذا الاشتراك فجعل من ذلك قيدا ، فقال : ((... وقيّدت الألف والتاء بالزيادة ، ليخرج نحو: بيت وأبيات ، وميت وأموات ، فإنّ التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة على الأصل تقول : سكنت أبياتا ، وحضرت أمواتا قال الله تعالى : {وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ } [البقرة /٢٨] وكذلك نحو قضاة وغزاة فإنّ التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية ؛ لأنّها منقلبة عن أصل ألا ترى أنّ الأصل قضَيَة وغزَوَة ؛ لأنّها من قضيت وغزوت ، فلما تحركت الواو والياء ، وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ، فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل تقول : رأيت قضاةً وغزاةً)).[١٠١]

فمنع الصرف جاء اعتمادا على ما كانت الزيادة فيه ليست أصلية ، لأنّ ما زاد عن قلب من حرف آخر لا يسوغ منعه من الصرف . ومصطلح الزيادة هنا يراد به الزيادة الصرفية على البِنية أي على أصل الكلمة ، كزيادة الألف والتاء في افتعل ، بخلاف مصطلح الزيادة النّحوية ، فإنّ المراد به التأكيد والربط كحروف الزيادة نحو من في قولهم : ما جاءنا مِن أحدٍ.

وقد أضاف بعض النّحويين دلالة أخرى على هذا الجمع ، ولاسيما في جهة الاصطلاح بإنّ تقييده بجمع التأنيث والسلامة جري على الغالب ، وإلا فقد يكون لمذكر، نحو: اصطبلات، جمع اصطبل، وقد يكون مكسرا، نحو: حبليات، جمع حبلى.[١٠٢] إذ تبيّن أن اصطلاح جمع السلامة لم يختص بالاسم المؤنث ، وأنه قد يدخله الاسم المذكر أيضا.

وفي باب اسم لا النافية للجنس يشترط النحاة أن يكون هذا الاسم ملتزما بالتنكير ، ولكن قد يقع باسم علم ، وهذا يخالف اشتراطهم مما أدى بهم أن يضعوا ضابطا يجمع بين الوجهين ، ، وهو أن يُؤوَّل الاسم بما اشْتُهِر به من الوصف نحو قولهم : ((...(لا يوسفَ اليوم ولا عنترةَ) في باب الاستعارة ، بيوسف المتناهي في الْحُسْن ، وعنترة المتناهي

في الشجاعة ، والتأويل: لا جميل كـ يوسف، ولا شجاع كـ عنترة . وضابطه : أن يُؤوَّل الاسم بما اشْتُهِر به من الوصف)).[١٠٣]

وهنا وقع جمع بين النّحو والدلالة إذ لو نظرنا من جهة النّحو فقط لكان في الكلام خروج عن القاعدة التي تشترط كون اسم لا النافية نكرة ، ولكن لمّا عطف النّحويون التفسير الدلالي لهذا الاسم جوَّزوا ذلك ؛ لكون هذا الاسم معرفة في البنية نكرة في الدلالة.

وقد حقَّق الشيخ محمد محيي الدين القضية إذ قال : ((وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، ومثل كلمة متوغلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه، والثاني: أن يجعل " أبا حسن " عبارة عن اسم جنس وكأنّه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو " حاتم " بالمتناهي في الجود، ونحو " مَادِر " [اسم علم لشخص بخيل] بالمتناهي في البخل، ونحو " يوسف " بالمتناهي في الحسن، وضابطه: أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف)) .[١٠٤] إذ لم يكتف في جعله اسم نكرة فقط بل ألحقه بدلالة وصفية تلتصق بالاسم وتشتهر به ، وهذا التقدير والتفسير لهذه الظاهرة النحوية سببه هذه التراكيب التي تزاحمت وخالفت المعروف في هذا الباب ، وهي تحمل في المعنى اللفظي تناقضا مع المعنى الوظيفي ، لذلك نجد العلماء يحُلُّون ويفصلون هذا التداخل.

وكذلك مما جاء معتمدا على بنية الكلمة التي كانت السبب للخروج عن المألوف في المشهور والمعروف ، وهو أنّ ما أضيف إلى المعرفة تكون معرفة ، وهو أحد أنواع المعارف فقد جاءت بعض الكلمات مضافة إلى معرفة إلا أنّها بقيت نكرة أي لم تستفد من الضمير المضاف من ذلك قول سيبويه : ((ومن النعت أيضاً : مررتُ برجلٍ مِثْلِك ، فمِثْلُك نعتٌ على أنّك قلت : هو رجلٌ كما أنّك ، ويكون نعتاً أيضاً على أنّه لم يَزِدْ عليك ولم يَنقص عنك في شيء من الأمور ، ومثلُه : مررتُ برجلٍ مِثْلِك أي صُورتُه شَبيهةٌ بصورتِك ، وكذلك : مررتُ برجلٍ ضَرْبِك وشِبْهِكَ وكذلك نَحْوِك يُجْرَيْنَ في المعنى والإعرابِ مُجْرًى واحدا وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ)) .[١٠٥]

فمراد سيبويه أنّ وقوع مثل هذه الأسماء في مثل هذه السياقات في مكان النكرة دليل على تنكيرها ، وإن جاء مضافا إلى معرفة بقوله : وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ.

وقد ذكر ابن الوراق علّة عدم التعريف في هذه الإضافة إذ قال : ((واعلم أنّ في الأسماء أسماء تضاف إلى المعرفة ، ولا تكون معرفة ، لمعان تدخل فيها ، فمن ذلك : (شبهك ومثلك) ، لم يتعرفا بالإضافة ؛ لأنّ المماثلة تكون من جهات ، وإنّما تفيد المخاطب أنّه مثله ، وليس يعلم من أي وجه يماثله ، فلذلك لم يتعرفا ألّا يكون شخصان ، وقد اشتهرا في الشبه بين الناس ، فيكون على هذا الوجه معرفة ، فتقول : مررت برجل مثلك وشبهك ، المعروف بشبهك فلذلك تعرف على هذا الوجه)).[١٠٦]

وقد خصص النّحويون هذه الإضافة في باب المجرورات إذ تحقق في بنيتها ضابط يبيّن سبب كون الإضافة في هذا الاسم إضافة تفيد التخصيص على الرغم من مجيء الضمير المعرفة معه ، قال ابن هشام : ((ونوع يفيد تخصص المضاف دون تعريفه ، وضابطه : أن يكون المضاف متوغلا في الإبهام كغير ومثل إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو : مررت برجل مثلك أو غيرك ، وتسمّى الإضافة في هذين النوعين معنوية ؛ لأنّها أفادت أمرا معنويا ومحضة أي خالصة من تقدير الانفصال)).[١٠٧]

فأمّا عدم التعريف في هذا التركيب الإضافي ، فلأنّ الإبهام بقي متوغّلا في هذا الاسم ؛ لالتصاق الضمير بكلمة تبعده عن وظيفته ، والعلة في ذلك هي التعدد الذي هو من سمة النكرات ، إذ النكرة اسم جنس يصلح أن يقع لجميع أفراد جنسه ، بينما تكون المعرفة محددة ، وتدل على واحد بعينه ، فجاء هذا الضابط حتّى يقوم بإنشاء تفريق بين المضاف المعرفة وبين المضاف الذي يفيد التخصيص إن كان المضاف إليه معرفة.

والناظر إلى هذه النصوص جميعها يرى أنها عبارة عن ميسِّرات جمعها النحاة نتيجة التطور الفكري النحوي ، وهي موجودة بالفعل في بطون الكتب ، ولكنّ هذه الدراسة أرادت أن تنقل هذه النصوص المستقرة في مظان تلك الكتب إلى رؤية جديدة جمعتها في مكنون يقوم على التحليل والتعليل والبيان ؛ لإظهار الوجه الآخر الذي يضيف صورا جديدة للدرس النحوي ، بحيث تكون زاوية النظر من منظور نحوي تفسيري يُخرج أشياء ربما لم يتعرض عليها بعض النحاة ، مما يعني أن فيها فائدة كبيرة تضيف إلى المكتبة النحوية أساليب تيسيرية لمثل هذه الأنواع من الدراسات.

الخاتمة

إنّ لكلّ طريق مبتغى يسعى صاحبها أن يصله ، ولكلّ زرع ثمرة يصبر وينتظر غارسه أن يجنيها ، ولكلّ بحث جَهد يستقي منه كاتبه بما رفد من صيد الخواطر ، وأفاد فكره من غالبه حتى يضع عصارته بأهم النتائج . وفيما يأتي أهم النتائج التي ظهرت في هذا البحث :

ـ إنّ الضّابط مظهر متجدد ، ويملك دلالة تتسم بالإحاطة والشمول العلميين ، وكذلك التماسك والالتزام في أي شيء يرد معه ، فهو يقوم بإزالة الأوهام والشكوك ، ويثبت الحقائق واليقين بإنشاء تقنيات تستند على الفكر المنبعث من التجارب والنتائج ، ولذلك كثر مجيئه في أمور وعلوم كثيرة كالفقه وأصول الفقه والمنطق... ، ولاسيّما في علم النّحو ، ولا يكاد يسمع شيئا حتّى يقال : ضابطه أو الضّابط له أو بحاجة إلى ضابط.

ـ إنّ موضوع الضّابط أضاف روحا تثقيفية تيسيرية إلى تحديد دقائق المسائل التي تم تناولها ، إذ يقوم هذا المصطلح بأثر فاعل في رسم معالم الجزئيات متدرجا للارتقاء إلى الكليات التي يوردها النّحويون ، وهم يسعون إلى تحقيق المسلّم من النتائج ، التي متى عرف فيها المجهول ارتحل مفهوما إلى العقول ، واستقرت في الأذهان أسباب الوصول ، فلا يكون هناك خلط في الأحكام ولا تشتت في بناء أجزاء الموضوعات ، ولا عموم يترك فضاء المسألة دون قيود.

ـ هناك تفاوت في استعمال الضوابط من مكثر ومقلّ ؛ بيد أنّ النحاة المحققين المتأخرين هم أكثر النحاة استعمالا لها كأمثال الرضي وابن هشام وأصحاب الحواشي النّحوية ومن المحدثين عباس حسن وآخرون كشرّاح الآجرُومية ، إذ أنّهم توسعوا فيه ، وهذا يدلّ على تمكّن هذا المصطلح من التكيّف والتوافق في الجانب التحليلي للمسائل النّحوية بحيث إنّ ذكرها يشير إلى دلالات كليّة تغني في كثير من الأحيان عن ذكر الدلالات الجزئية .

ـ إنّ المسوغ من وضع الضوابط هو الذي يعطينا القيمة العلمية لها ؛ لأنّ النّحوي يرى أنّه يقوم بدور المحدد للمسألة ، والميسر لفهمها ، ويتفق في الوظيفة مع " التّعريف" في مسألة أن يكون جامعا مانعا أي جامعا لكل تفاصيل المسألة ، ومانعا لدخول كل ما هو خارجا عنها.

ـ ظهر أنّ مصطلح الضّابط تغلغل إلى المؤلفات النّحوية في عصر الشروح والحواشي إذ إنني لم أوفق في العثور على هذا المصطلح بلفظه في المؤلفات القديمة والمتقدمة على الرغم من البحث المتأنّي فيها ، وكثير من المسائل التي ورد الضّابط فيها قد وردت عند المتقدمين ، ولكن بلفظ آخر إما بصفة التعريف أو بصفة الوجوب أو بصفة الشرط أو أي معنى آخر من هذه المعاني إلا أن الضّابط قد استلب وظيفة هذه المعاني ، وتمركز على عروشها ، ووظّف في مكانها ليكون علما للمسألة التي جاء فيها.

ـ على الرّغم من أنّ الضّابط لا يشغل حيّزا كبيرا في النّحو العربي ، وليست له مساحة تتعدى حدوده ، إلا أنّه في الوقت نفسه بات أمراً لا يمكن الاستغناء عنه ، ولاسيّما بعد تطور هذا العلم ، ووصوله إلى هذه الدرجة من الوضوح ، وإذا وقع التطور في شيء يصعب الرجوع إلى قديمه أحيانا كما هو معروف .

ـ تبين أنّ الضّابط يؤدي دورا كبيرا في تيسير النّحو العربي وتذليل صعوباته وتقريب دقائقه بأحسن وجه وأوضح صورة مما يجعله أن يكون في المراتب المتقدمة لمجموعة عوامل التيسير في النّحو العربي فهو يقوم بدور الموجه للمسألة التي يرد فيها.

ـ تتفاوت الضوابط في درجة الوضع فهناك الضابط الرصين الذي لم يختلف فيه النّحويون ، وهناك الضابط الذي يترك سببا للاختلاف نظرا ؛ لعدم كماله ، وانتفاء مقدرته على الإحاطة بجميع الدقائق المتعلقة للموضوع.

ـ لقد استعمل العلماء نوعين من الضوابط الضابط الاصطلاحي وهو الذي قصدته هذه الدراسة ، والضابط المعجمي وهو استثمار دلالة الضابط سواء أكان بديلا عن القاعدة أم في علوم متنوعة ومسائل عديدة ، وقد تبين من خلال المقدمة أنّ التوظيف المجازي أكثر من الاصطلاحي ، والمشهور أنّ التمسك بظاهر اللفظ مطلقا هو " تضييق لواسع ".

ـ بعد استقراء هذه المسائل ظهر أن هناك نوعًا من الاتفاق بين النّحويين قديما وحديثا على الغاية من وضع هذا العلم ، ولاسيما في تيسير النّحو ، ولهذا انطلاقا من مبدأ الحرص على هذا العلم ، وسعيا في إعلاء مكانته ، وتذليل صعوباته وتكسير عقباته ، فإنّنا نتمنى أن تكون هناك مؤسسة عامة شاملة على مستوى الوطن العربي ، تقوم على التعاون المتواصل بين جميع المختصين في هذا العلم ؛ لأجل تلاقح العقول ، وتطوير أصوله وفروعه ؛ لإنتاج أقصر الطرق لتحقيق هذا الاتجاه ، وقد سار العلماء والمجامع العلمية واللغوية من مختلف الدول العربية من أجل تيسير النّحو العربي ، وتجديده كل من

مكانه ، وكان الأولى أن يكون هناك تواصل فكري بين هؤلاء العلماء ، ومن يأتي بعدهم ؛ لإهمال الغث وتبنّي السمين أمام هذا السيل العارم من الآراء التيسيرية .

ـ إنّ من الآراء التي قصدوها في التيسير النحوي الاستغناء عن بعض الموضوعات أو الإعرابات ، أو غير ذلك ، وبناء على هذه الدراسة ، فإنّه يمكن إضافة أنواع أخر من أساليب التيسير التي تدخل ضمنا فيها من دون الوقوف عند الموضوعات ، وهي ما يتعلق بطريقة المعالجة التي من بينها توظيف الضابط النّحوي.

الهوامش :

١. لسان العرب : مادة ضبط
٢. كشاف اصطلاحات الفنون : ١١٣/٣
٣. حاشية ياسين على التصريح بضمون التوضيح :١٥٦/١ ، وينظر : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : ١٠٨ إذ عرفه بقوله : ((والضّابط : وهو أمر كلي منطبق على جزئياته)).
٤. المعجم المفصل في النّحو العربي : ٥٨١/١
٥. النّحو الوافي:٢٥/١
٦. القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير : ٤٠
٧. رسالة في المنطق إيضاح المبهم في معاني السلم :٣٢
٨. شرح الرضي على الكافية :٢٧٢/١
٩. التعريفات : ٢٣٣
١٠. حاشية شرح القطر للآلوسي :٣٤
١١. نزع الخافض : ١٠٨
١٢. الأشباه والنظائر في النّحو :٢٠/٤
١٣. ضوابط الفكر النّحوي : ٤٠
١٤. إتحاف النبهاء بضوابط الفقهاء : مقدمة الكتاب : ٥
١٥. شرح مختصر قواعد الإعراب : مقدمة الكتاب: ٢
١٦. الدلالة السياقية عند اللغويين :٥٣
١٧. نظرية السياق :١٤٢
١٨. اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦٥
١٩. المقتضب :٢٦١/١
٢٠. الأصول في النّحو :٩١/١

٢١. شرح الرضي على الكافية :٤٢/٣
٢٢. المصدر نفسه :٣٨/١
٢٣. شرح قطر الندى ، تحقيق محمد محيي الدين : ١٣٢.١٣١
٢٤. شرح الألفية لابن مالك للمرادي:١٨٨.١٨٧/١
٢٥. مغني اللبيب : ٦٠٨/١
٢٦. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب :٤٤/٣
٢٧. ينظر : رسالة في المنطق :٣٧.٣٦
٢٨. الكليات :١٠١٥/١
٢٩. شرح الألفية لابن مالك للمرادي :١٩٤/١
٣٠. همع الهوامع :٣٩٥/١ ، وقد : أعرب المثال ابن عقيل بأن ((ضربي: مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا: حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير ضربي العبد إذا كان مسيئا إذا أردت الاستقبال وإن أردت المضي فالتقدير ضربي العبد إذ كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد وإذا كان أو إذ كان ظرف زمان نائب عن الخبر)) ٢٥٤/١
٣١. شرح الألفية لابن مالك للمرادي:١٠٦/١
٣٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني :٣٥١/١
٣٣. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل :٢٥٧/١
٣٤. المصدر نفسه :٢٥٧/١
٣٥. حاشية ياسين على التوضيح بمضمون التوضيح : ٩٠/٣ الكلام للأزهري.
٣٦. المصدر نفسه :٩٠/٣
٣٧. شرح شذور الذهب :٣٤٧
٣٨. حاشية العدوي على شرح الشذور : ١٤٣/٢
٣٩. شرح ابن عقيل : ٤٣/٣
٤٠. النكت على الألفية والكافية والشافية ... : ٣٩/٢
٤١. شرح الرضي : ٢٧٣/١
٤٢. شرح قطر الندى ، تحقيق محمد محيي الدين: ٤٤١
٤٣. حاشية العلامة النجا على شرح الأزهري : ١٠٩
٤٤. نحو التيسير :٤٧
٤٥. النّحو إلى أصول النّحو : المقدمة.
٤٦. ينظر :علم اللغة بين القديم والحديث :٥٠
٤٧. حاشية العشماوي :١٥٠
٤٨. شرح ابن عقيل :٣٩/١
٤٩. ينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى : ١٨
٥٠. ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٦٣/١

٥١. ينظر : ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلوجي : ٤٢
٥٢. الزمن النّحوي :١٥٦
٥٣. ينظر : تحقيقات نحوية : ٦٥
٥٤. ينظر: شرح قطر الندى : لـ محمد بن عبد الرحمن السبيهين :١٢٠
٥٥. ينظر علل النحو : ٤٨٦
٥٦. شرح قطر الندى تحقيق : محمد محيي الدين : ٢٧٥
٥٧. حاشية الصبان : ١٤٢/٢
٥٨. أسرار العربية :١٥٠
٥٩. البرهان في علوم القرآن : ١٥٦/٤. ١٥٧
٦٠. شرح الرضي : ٨٩/٣
٦١. ينظر: شرح ابن عقيل :١٤١/١
٦٢. همع الهوامع : ٣١٤/١
٦٣. وفيات الأعيان :١٨٠/٦
٦٤. ينظر : همع الهوامع :٤٢٨/٢
٦٥. ينظر : أوضح المسالك : ٣١٢/٣
٦٦. ينظر : شرح الكافية : ٤٨
٦٧. الكوكب الدري : ٧٤
٦٨. النّحو الوافي :٣٣٥/٤
٦٩. شرح شذور الذهب :٣١٧
٧٠. ينظر شرح الكفراوي : ١٤٦.١٤٧
٧١. التحفة السنية :٥٩
٧٢. شرح شذور الذهب :٢٣٦
٧٣. ينظر : حاشية العدوي على شرح الشذور : ٣٤/٢
٧٤. البيت من الكامل ، وهو مجهول القائل ولم أجد من نسبه : ينظر : مغني اللبيب : ٥٢٠/١
٧٥. أضواء البيان :٨٥/٤ . ٨٦
٧٦. البرهان في علوم القرآن : ٤٤٠/٤
٧٧. الدر المصون :٤٤٦/٤
٧٨. شرح الرضي : ٢٦٠/٤
٧٩. همع الهوامع : ٤٦١/٢
٨٠. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب : ٢٢٠، حديث مرسل راويه غريب قاله لأبي سفيان والفرا حمار الوحش المثل قديم وأصله أن قوما خرجوا للصيد فصاد أحدهم ظبيا وآخر أرنبا وآخر فرا وهو الحمار الوحشي فقال لأصحابه كل الصيد في جوف الفرا أي جميع ما صدتموه يسير في جنب ما صدته / كتاب جمهرة الأمثال ١٦٢/٢.١٦٣

٨١. شرح قطر الندى تحقيق : محمد محيي الدين : ١٥٧
٨٢. الدر المصون : ٢٣٧/١
٨٣. شرح الكفراوي : ٤٢. ٤٣
٨٤. حاشية المكي على شرح الكفراوي : ٤٢
٨٥. ينظر : شرح الكفراوي :٣٣
٨٦. ينظر : شرح الألفية لابن مالك : ٤٤٢/٢
٨٧. أوضح المسالك :٢٩/١
٨٨. التصريح بمضمون التوضيح ، المطبوع مع حاشية ياسين : ١٥٦/١
٨٩. حاشية ياسين على التصريح بمضمون التوضيح : ١٥٦/١
٩٠. شرح ابن عقيل : ٣٢٧/٣
٩١. ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٢٣٣/٢
٩٢. القاموس المحيط : مادة عذفر
٩٣. حاشية الصبان : ٣٥٥/٣
٩٤. المصدر نفسه : ٣٦٦/٣
٩٥. همع الهوامع :١١٨/١
٩٦. شرح الأجرومية : حسن حفظي :٣٧
٩٧. حاشية الآجرومية للعاصمي : ١٢
٩٨. ينظر : أحكام كل ما عليه تدل:٣٨... ٧٤
٩٩. ألفية ابن مالك : ٤
١٠٠. شرح الألفية لابن مالك للمرادي : ٨١/١
١٠١. شرح قطر الندى : ٥٠
١٠٢. حاشية الآجرومية : عبد الرحمن بن قاسم العاصمي:٢٧
١٠٣. الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية:٢/٢
١٠٤. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل :٣٩٤/١
١٠٥. الكتاب : ٤٢٣/١
١٠٦. علل النّحو :٥٢٧.٥٢٨
١٠٧. أوضح المسالك : ٨٧/٣

المصادر والمراجع

١. إتحاف النبهاء بضوابط الفقهاء : الشيخ وليد السعيدان ، الطبعة الأولى ، دار الحديث ، القاهرة :١٤٢٣هـ . ٢٠٠٣م.

٢. الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية : حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي http://www.almeshkat.net/books/open.php?cat=16&book=3021

٣. أحكام كل ما عليه تدل : تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : الدكتور طه محسن ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد . العراق ، ٢٠٠٠م.

٤. أسرار العربية : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الانباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ،المجمع العلمي العربي ،مطبعة الترقي ،دمشق ، ١٣٧٧هـ .١٩٥٧م .

٥. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: محمد بن درويش بن محمد الحوت دار الكتب العلمية، د. ت.

٦. الأشباه والنظائر في النحو : أبو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الثالثة، الشركة الدولية للطباعة ، عالم الكتب ، مصر . القاهرة ، ٢٠٠٣م.

٧. الأصول في النّحو : أبو بكر محمد ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت . لبنان ، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.

٨. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد المختار الجنكي الشنقيطي ، (ت ١٣٩٣ هـ) ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت:١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.

٩. ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، بخط : يحيى سلوم العباسي ، مكتبة النهضة ، بغداد ،١٩٨٤م.

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع بمطابع العبور الحديثة ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة ،٢٠٠٤م.

١١. البرهان في علوم القرآن : بدر الدين الزركشي (ت ٦٩٤هـ) ، تحقيق أبي الفضل الدمياطي ،دار الحديث القاهرة . مصر ، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م

١٢. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية : شرح محمد محيي الدين عبد الحميد ، (ت ١٣٩٣هـ) ، المكتبة التجارية بمصر ، ١٣٨٩هـ.

١٣. تحقيقات نحوية : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الثانية ، د . م ، د ، ت .

١٤. تعجيل الندى بشرح قطر الندى " للشيخ عبد الله بن صالح الفوزان ، الطبعة الأولى ، نشر مكتبة الرشد بالرياض الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٥. التعريفات : أبو الحسن علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) ، تحقيق:الدكتور أحمد مطلوب ، دار الشؤون الثقافية ،بغداد ،١٤٠٦هـ . ١٩٦٨م.

١٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

١٧ـ حاشية الآجرومية: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (المتوفى : ١٣٩٢هـ)_ http://www.mktaba.org

١٨ـ حاشية إسماعيل الحامدي المكي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية : حسن الكفراوي ، ، دار البصيرة الإسكندرية مصر /١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.

١٩. حاشية الخضري (ت١٢٨٨هـ)على شرح ابن عقيل : محمد الخضري ، تحقيق : تركي فرحان المصطفى ، الطبعة الثالثة ، ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ٢٠٠٩م٠

٢٠. حاشية شرح القطر في علم النحو :محمود الآلوسي مع تكملة ولد المؤلف ، مراجعة وتدقيق : فؤاد ناصر ، الطبعة الثانية ، مكتبة نور الصباح تركيا ـ مديات ، لبنان ، ٢٠١١م.

٢١. حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ)على شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ) ومعه الشواهد للعيني :محمود ابن الجميل ، الطبعة الأولى ، مكتبة الصفا ،القاهرة ،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م

٢٢ـ حاشية العدوي (ت١٢٣٢هـ) على شرح شذور الذهب ، دار الكتب العربية للحلبي ، مصر ، (د٠ت)٠

٢٣. حاشية العَشماوي على متن الآجرومية : عبدالله بن الإمام العشماوي ، اعتنى به : كريم بن إبراهيم بن أحمد ، الطبعة الأولى ، مكتبة ابن عباس ، القاهرة ، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.

٢٤. حاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقي(ت١٢٣٠هـ) على مغني اللبيب ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه : عبد السلام محمد أمين ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م٠

٢٥. حاشية النجا على شرح الأزهري للآجرومية : السيد محمد أبو النجا (ق ١٣) ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة : ١٣٥٧هـ . ١٩٣٨

٢٦. حاشية ياسين بن زين الدين الحمصي (ت١٠٦١هـ) على شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، راجعه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، حقق وشرح شواهده:أحمد السيد سيد أحمد،المكتبة التوفيقية،القاهرة ـ مصر (د٠ت)

٢٧. الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين أبي العباس المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) تحقيق :علي محمد معّوض :،الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م .

٢٨ـ الدلالة السياقية عند اللغويين : الدكتور عواطف كنوش المصطفى ، الطبعة الأولى ، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع ، لندن ، ٢٠٠٧م.

٢٩. رسالة في المنطق"إيضاح المبهم في معاني السّلّم" : أحمد الدمنهوري ، حققها وقدم لها : الدكتور عمر فاروق الطباع ، الطبعة الثانية ، مكتبة المعارف ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.

٣٠. الزمن النّحوي في اللغة العربية : الدكتور كمال عبد الرحيم رشيد ، عالم الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ـ الأردن ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م .

٣١ـ شرح الآجرومية – حسن حفظي ، الطبعة الأولى ، دار العلوم الحديثة ، بيروت لبنان : ١٤٠٢ . ١٩٨٢م.

٣٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :أبو عبد الله ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) ، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الرابعة عشر ، دار الفكر ،المكتبة التجارية الكبرى مطبعة السعادة ،مصر ،١٣٨٤هـ-١٩٦٤م٠

٣٣. شرح الألفية لابن مالك : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور فخرالدين قباوة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف للطباعة والنشر ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م٠

٣٤ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري ،تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير،القاهرة ـ مصر ، ٢٠٠٤م٠

٣٥. شرح كافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)،رضي الدين بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)تحقيق: أحمد السيد احمد ، ،المكتبة التوفيقية ط ١،(د. ت)٠

٣٦ـ شرح الكافية : محمد ابن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) ، تحقيق : محمد عبدالنبي عبد المجيد ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار البيان بمصر ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م٠

٣٧. شرح قطر الندى : ابن هشام ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة عشرة دار الفكر ،(د ـ ت)٠

٣٨. شرح قَطْر النَّدَى وَبَلّ الصَدَى ابن هشام الأنصاري: محمد بن عبد الرحمن السبيهين ، الطبعة الأولى ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٧م.

٣٩ـ شرح الكفراوي على متن الآجرومية : حسن الكفراوي ، ومعه حاشية إسماعيل الحامدي ، دار البصيرة الإسكندرية مصر ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٤٠. شرح مختصر قواعد الإعراب ابن هشام الأنصاري : عبد الله بن صالح الفوزان ، د. ت.

٤١. ضوابط الفكر النّحوي ـ دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى النحاة عليها آراءهم ـ : الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب ، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع مدينة نصر القاهرة ،٢٠٠٦

٤٢ـ ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلوجي : الدكتور غالب فاضل المطلبي ، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٣. علم اللغة بين القديم والحديث : دكتور عبد الغفار حامد هلال ، ط٣، مطبعة الجبلاوي ، مصر ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٤٤. علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود محمد محمود نصار ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م٠

٤٥. القاموس المحيط ، محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) ، دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٣م٠

٤٦ـ القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير: عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف ، الطبعة الأولى ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م

٤٧. كتاب جمهرة الأمثال : أبو هلال العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش الطبعة الثانية ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٨م.

٤٨. الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م٠

٤٩ـ كشاف اصطلاحات الفنون : تأليف محمد بن علي بن محمد التهانوي(ت١١٥٨هـ) ، وضع حواشيه : أحمد حسن بسج ، ط٢، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م٠

٥٠. الكليات في اللغة و الاصطلاح : أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) أعده للطبع ، ووضع فهارسه : الدكتور عدنان درويش ، محمد المصري ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م٠

٥١ـ الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النّحوية من الفروع الفقهية أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت٧٧٢ هـ)تحقيق: د. محمد حسن عواد ، دار عمار ، عمان – الأردن ، ١٤٠٥هـ .

٥٢. لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت٧١١هـ) ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، المؤسسة العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع كوستا توماس وشركاه ، القاهرة ،(د.ت)٠

٥٣. اللغة العربية معناها ومبناها : الدكتور تمام حسان ، مطبعة دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب.

٥٤. المعجم المفصل في النحو العربي : إعداد الدكتورة عزيزة فوّال بابتي ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م٠

٥٥ـ المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ) ،تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م

٥٦ـ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (المطبوع بهامش الشرح) : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشر ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م٠

٥٧ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) تحقيق : عبدالكريم مجاهد ، الطبعة الأولى، الناشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٩٦م٠

٥٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام ،تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني ، القاهرة ٠

٥٩. النحو إلى أصول النحو : عبد الله بن سليمان العُتَيّق ، الطبعة الأولى ، دار الصحوة ، القاهرة ،١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٦٠ـ نحو التيسير : الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، الطبعة الثانية ،مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ،١٩٨٤م.

٦١. النّحو الوافي : عباس حسن ، الطبعة الأولى ، الناشر مكتبة المحمدي ، بيروت– لبنان ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م٠

٦٢. نزع الخافض في الدرس النحوي : حسين بن علوي بن سالم الحبشي ،جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ، الجمهورية اليمنية د. ت.

٦٣. نظرية السياق " دراسة أصولية" : الدكتور نجم الدين قادر كريم الزنكي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٦٤ـ النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة : جلال الدين أبو بكر السيوطي(ت ٩١١) : تحقيق : الدكتور فاخر جبر مطر ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان :١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م٠
٦٥. همع الهوامع في شرح جمع الحوامع : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) تحقيق: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية (د. ت) .
٦٦. وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس. دار النشر: دار الثقافة – لبنان.

Abstract

This research aims to study the " standard" who is one of the most important pillars of facilitating the Arabic grammar, which is a manifestation of the analysis, which assigns about large in the application, as the significance University for the purposes of regulation and the Origins of the order, so counting compound investigators, and face-tempting tend to the ideas of many of grammarians to bring what is distant perception, and to facilitate what the difficulty in detail. As well as that term is characterized by its ability to cohabitation as with most topics, and reliable scientists in building the foundations that be a springboard in facilitation.

The Plan for Research , has walked divided in three sections dealt first topic: the impact of the standard in facilitating minutes matters names , while taking second topic : the impact of the standard in facilitating minutes matters acts and letters , and came third topic to address the impact of the standard in the structure of the floor and to facilitate their understanding .